العامل الدولي والاستقرار السياسي في ايران بعد انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي

The international factor and political stability in Iran after the withdrawal of the United States from the nuclear agreement

م. حمد جاسم محمد
جامعة كربلاء – مركز الدراسات الاستراتيجية
Hamad Jasim Mohammed
alkhzrjyhmd5@gmail.com

الملخص

شكل ظهور البرنامج النووي الايراني السري عام ٢٠٠٣ وردود الافعال الدولية والاقليمية حوله ولا سيما الامريكية وبعض الدول الاقليمية عوامل ضاغطة على الاستقرار السياسي في ايران والمنطقة، فقد تم فرض عقوبات اقتصادية وعسكرية اممية وامريكية على ايران شملت معظم القطاعات الاقتصادية والعسكرية، والتي شكلت اهم معضلة على الاستقرار السياسي في ايران والمنطقة، اذ ركزت اساسا على قطاعات (النفط والغاز) المصارف والتبادل التجاري، ثم جاء تشديد العقوبات الامريكية بعد عام ٢٠١٨، والتي اثرت على حياة الايرانيين المعاشية، ورغم امتلاك ايران وسائل وفرص مكنتها من الوقوف بوجه العقوبات وتحقيق الاكتفاء الذاتي في بعض الجوانب الاقتصادية، وامتلاك قوة عسكرية مكنتها من ردع التهديدات عليها، فضلا عن استمرار التعاون التجاري مع دول الاتحاد الاوربي وبعض دول الجوار الجغرافي وفي اسيا

تمكنها من تصدير نفطها ولو بكميات اقل من حصتها في الاوبك، الا ان سعي الحكومة الايرانية والولايات المتحدة والدول الكبرى والاقليمية الى اعادة التفاوض من جديد على الاتفاق النووي بين ان الطرفين يسعيان لحل ازمة البرنامج النووي لتحقيق الاستقرار والامن.

الكلمات المفتاحية: الاستقرار، الدولي، ايران، الولايات المتحدة، الاتفاق النووي

Abstract

The emergence of the secret Iranian nuclear program in 2003 and the international and regional reactions around it, especially the United States and some regional countries, constituted pressure factors on political stability in Iran and the region. The political situation in Iran and the region, as it focused mainly on the sectors (oil and gas), banking and trade exchange, then came the tightening of US sanctions after 2018, which affected the livelihood of Iranians, and despite Iran having the means and opportunities that enabled it to stand up to the sanctions and achieve self-sufficiency in some economic aspects. And possessing a military force that enabled it to deter threats against it, as well as the continuation of trade cooperation with the European Union and some of its geographical neighbors and in Asia, enabling it to export its oil, even in quantities less than its quota in OPEC, but the efforts of the Iranian government, the United States and major and regional countries to renegotiate Once again on the nuclear agreement, the two sides are seeking to resolve the nuclear program crisis to achieve stability and security.

المقدمة:

ان موضوع الاستقرار السياسي في منطقة الشرق الاوسط من المواضيع التي تحظى بأهمية كبيرة في مجال الدراسات المختلفة بشكل عام، وذلك لكونه لا يتعلق بمستقبل الجمهورية الإسلامية الإيرانية فحسب بل بمستقبل منطقة الشرق الأوسط والعالم كله. ومما لاشك فيه أن للبرنامج النووي الإيراني اهمية كبيرة لتأثيره الكبير على الاستقرار

السياسي سواء في ايران او المنطقة، كما تنبع اهميته أيضاً من خلال ما أثاره وما زال يثيره هذا البرنامج من تناقضات وتباين في وجهات النظر بين إيران من جهة والتي تصر على كونه مخصصاً للأغراض السلمية ومن جانب الدول الاخرى التي تشكك بسلميته والذي تقوده بشكل خاص الولايات المتحدة الأمريكية إذ توجه الاتهام إلى إيران فيما يتعلق ببرنامجها النووي كونها ترى انه قد يضم ايضا برنامج نووي عسكري سري يهدف في محصلته النهائية إلى امتلاك السلاح النووي، وهو ما يشكل في نظرها تهديدا لأمن واستقرار المنطقة.

وعلى الرغم من تأكيد المسؤولين الإيرانيين، وفي قمة تركيبة الهرم السياسي، على الطبيعة السلمية لبرنامج بلادهم النووي، الا ان اصرار إيران على مواصلة مساعيها لإكمال مشاريعها النووية بالرغم من كل الضغوطات الخارجية واحتمالات المواجهة العسكرية، هو ما جعل بعض الدول لا تقبل بسلمية البرنامج النووي الايراني، وتفرض عقوبات ومقاطعة ضدها لا سيما في المجال الاقتصادي والعسكري، وتوجه التهديدات بالرد ضدها، وما قد يشكله من تهديد لاستقرار ايران السياسي والاقتصادي.

اهمية البحث:

تنبع اهمية الموضوع في هذا البحث من خلال الربط بين الاستقرار في ايران وبين التطورات الناتجة عن البرنامج النووي الايراني، لا سيما بعد انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي عام ٢٠١٨، لان فرض عقوبات اقتصادية، والتهديدات على ايران من جانب الولايات المتحدة، وعدم قيام الدول الاخرى في واجبها تجاه الاتفاق النووي، جعل ايران تتحرك في اتجاه تخفيف القيود عليها، ومن ثم العودة ثانية الى المربع الاول الذي انطلقت منه المفاوضات عام ٢٠١٣، مما يضع مؤشرات على الاستقرار السياسي في المنطقة وايران.

إشكالية البحث:

تنطلق إشكالية البحث من تأثير البرنامج النووي الإيراني على الاستقرار في ايران، بعد انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي عام ٢٠١٨، وتراجع باقي الاطراف عن التزاماتها تجاه ايران، وهو ما ولد قيودا في ظل البيئتين الدولية والإقليمية ومتغيراتهما الراهنة، فضلاً عن ضبابية المشهد التي عتمت على مدى استمرار دعم دول العالم الاخرى لإيران لاستمرار التزامها في الاتفاق النووي، واجراءات ايران لمواجهة العقوبات الامريكية، وما قد يقود ذلك الى تحقيق الاستقرار من عدمه .

ووفقا لهذه الاشكالية فإنها تطرح عدد من التساؤلات الجوهرية ذات الصلة بالموضوع، وهي:

١- ما مفهوم الاستقرار السياسي؟

٢- ما هي مكونات البرنامج النووي الإيراني، وكيف تم اتفاق عام ٢٠١٥؟

٣- لماذا الخلافات حول البرنامج النووي الايراني؟

٤- ما هو اثر الانسحاب الامريكي عام ٢٠١٨ من الاتفاق النووي على الاستقرار السياسي في ايران؟

فرضية البحث:

إن التوازن الاستراتيجي في منطقة الشرق الأوسط يتأثر وبدرجة كبيرة بطبيعة البرنامج النووي الإيراني، وان هدف الولايات المتحدة الأمريكية هو فرض الهيمنة المطلقة على المنطقة ومنها إيران بوصفها جزءاً من استراتيجيتها الدولية بشكل عام، من اجل تحقيق مصالحها وأهدافها، وحماية حلفاءها، وهي تسعى ايضا الى جمع تحالف دولي جديد ضد ايران على اساس انها تسعى لإنتاج سلاح نووي، في مقابل قيام ايران بخطوات ثابتة في مواجهة ضغوط الولايات المتحدة عليها من خلال توثيق علاقاتها وزيادة مطالبها من دول مهمة مثل الاتحاد الاوربي للإبقاء على الاتفاق النووي، مع قيامها بالتهديد

بالتخلي عن بعض القيود التي فرضها الاتفاق عليها، وهو ما سوف يكون طريقا لإيران لتحقيق الاستقرار فيها.

منهجية البحث:

سوف تم تناول موضوع البحث من خلال إتباع المنهجين الوصفي التاريخي، من خلال دراسة جذور البرنامج النووي الايراني وتاريخ الاتفاق النووي مع ايران، ثم تم توظيف المنهج التحليلي في دراسة تأثير الانسحاب الامريكي على الاستقرار السياسي في ايران.

هيكلية البحث

تم تقسيم البحث الى ثلاثة مطالب، تناول المطلب الاول مفهوم الاستقرار (الاطار النظري)، اما المطلب الثاني فقد انصرف الى بيان الاتفاق النووي مع ايران لعام ٢٠١٥، وتناول المطلب الثالث اثر الانسحاب الامريكي عام ٢٠١٨ من الاتفاق النووي على الاستقرار السياسي في ايران. ثم الخاتمة والمصادر والخلاصة باللغة الانكليزية.

المطلب الاول: الاستقرار السياسي وعدم الاستقرار السياسي (الاطار النظري)

عرفت البشرية حالات عديدة من الاستقرار ،عدم الاستقرار وذلك لتعرضها لظروف سياسية أو اقتصادية واجتماعية كان العامل المشترك فيها التقلبات السياسية وكثر انعكاسها على الواقع المجتمعي مع وجود الأزمات الاقتصادية التي تزامنت مع الأزمات السياسية لتعكس بدورها على الواقع الاجتماعي، ومن المؤكد أن الاستقرار والتقدم والنجاح السياسي والتنمية والنمو الاقتصادي الناجح سيعكس بالإيجاب على استقرار الواقع الاجتماعي وزيادة رفاهيته، لكن عادة ما يحصل العكس فتدفع الشعوب ثمن تلك الأزمات .

اولا: الاستقرار السياسي (التعريف والمؤشرات)

الاستقرار السياسي هو هدف تسعى اليه كل دول شعوب العالم، وهو الوسيلة الفاعلة للتطور الاقتصادي والتنمية والتماسك الاجتماعي، وقد وردت عدة تعاريف له سوف نتطرق لها، كذلك يضم عدة مؤشرات مهمة تشخص الدولة اذا كانت تتمتع بالاستقرار من عدمه.

١- تعريف الاستقرار السياسي

ورد في القاموس الالفبائي: استقر، يستقر، استقراراً، استقر الرجل بالمكان ثبت فيه وتمكن، فالاستقرار يعني ثبات الشيء في مكانه إذا لم يتغير أو يتم تغييره، والثبات لا يعني عدم الحركة فالحركة هي حركة ثابتة [١].

في العلوم الاجتماعية فان الاستقرار السياسي يؤشر على انه استقرار الوضع الاجتماعي بدون اي تغيير مفاجئ أو شامل، كذلك عدم حدوث تغيير مقصود من قبل مجتمع الدولة أو من خارجه يقوم بتغيير النسق وتوازنه مما يفقده حاله فيخرج على حالة الثبات أو الاستقرار الذي كان عليه إلى حالة عدم الاستقرار[٢].

ويساعد الاستقرار السياسي الدول على تحقيق اهدافها ومصالحها المهمة، داخليا او خارجيا، ولعب دور أقوى، وقل أكبر ضمن الحسابات الإقليمية مقارنة بالدول غير المستقرة، وهناك عدة معايير يمكن اعتمادها لبيان مدى استقرار الدولة من عدمه، وهي معايير تختلف من مكان الى اخر، وهي: [٣]:

أ- اجتماعية: وهو التعاون والاندماج الفعلي بين فئات المجتمع المختلفة ضمن مؤسسات المجتمع المدني والمجتمعات السياسية والثقافية والاقتصادية.

ب-سياسية: وجود مؤسسات تمثل مختلف فئات المجتمع، والعلاقة بين هذه المؤسسات.

ج- اقتصادية تتمثل بوفرة الموارد الاقتصادية وكفاءة الصناعة الوطنية وتطورها، وميزان المدفوعات ووفرة فرص العمل.

د- امنية: غياب العنف، والحروب الاهلية والحركات الانفصالية والتمرد، من خلال استراتيجية متكاملة تمكن من القضاء على كل أسباب النزاع والشقاق في الدولة، وشعور الافراد بالأمن والمساواة في المجتمع، ويشعر معها كل فرد في الدولة بأنه جزء لا يتجزأ منها، ويكون ولاء الفرد للدولة ومستعدا للتضحية من اجلها ، فتتوقف بذلك الحروب والنزاعات ويتجه المواطنون نحو التنمية والاعمار.

الاستقرار السياسي يمثل ايضا قدرة الحكومات على البقاء في سدة الحكم ضمن المدة المحددة لهم دستوريا، مع قدرتهم على تحقيق الانجاز ومطالب المجتمع المختلفة، كذلك التداول السلمي للسلطة بين النخب السياسية متنافسة، ضمن ما يقره الدستور والقانون.

٢- مؤشرات الاستقرار السياسي

هناك عدد من المؤشرات للاستقرار السياسي ذات ابعاد سياسية واقتصادية واجتماعية، يمكن إجمالها بالاتي :

أ- مؤشرات ذات ابعاد سياسية وهي الاتية:

١. طريقة تداول السلطة في الدولة: المقصود بتداول السلطة هو تغيير الاشخاص في المناصب العامة للدولة بطريقة سلمية ضمن القانون والدستور، وعملية تداول السلطة تختلف من دولة الى اخرى حتى في الانظمة الديمقراطية تبعا لنوع النظام السياسي والأساليب الدستورية المتبعة، وان تداول السلطة حسب الدستور والقوانين وتغيير الاشخاص يعد مؤشر على الاستقرار السياسي، أما تداول السلطة عن طريق الانقلابات العسكرية والتدخل الخارجي فهو مؤشر على عدم الاستقرار السياسي [٤].

إن التغييرات الوزارية المتكررة في بعض الدول، والاعتصامات او المظاهرات وتغيير الحكومات عبر سحب الثقة منها او فقدانها الاغلبية، لا تعد من طرق العنف او عدم استقرار سياسي، بل هي تغيير حكومي عبر وسائل ديمقراطية يقرها الدستور، وان بقاء

انظمة سياسية لمدة طويلة في الحكم ليس دليل على استقرارها السياسي بل الى القوة التي يملكها النظام في السيطرة على الحكم [٥] .

٢. وجود المؤسسات الديمقراطية: ان وجود مؤسسات سياسية في المجتمع بشكل ديمقراطي تأخذ بنظام الفصل بين السلطات تمثل شكل من اشكال مؤشرات للاستقرار السياسي، ووجود المؤسسات تعني أن صناعة القرار السياسي في الدولة يتم عن طريقها بعيدا عن شخصنة القرار، واحترام سلطة القانون ، وهو مؤشر من مؤشرات الاستقرار السياسي[٦].

٣. الشرعية: تعد شرعية النظام السياسي ومؤسساته الديمقراطية مؤشرا مهما للاستقرار السياسي، والشرعية السياسية، هي "تبرير السلطة الحاكمة من منطق الإرادة الجماعية"، والشرعية هي تقبل أفراد الشعب للنظام السياسي الذي يتم اختياره بطريقة ديمقراطية وخضوعهم له طواعية على ان يقوم بتحقيق مطالب الشعب وحفظ الامن والمساوات بين الشعب والانجاز، وان فرض نظام سياسي على الشعب او التقصير في الانجاز سيقود الى الفوضى وعدم الاستقرار [٧].

٤. قوة النظام السياسي: قوة النظام السياسي التي تعد من المؤشرات الاستقرار السياسي المهمة لا تعني استخدام وسائل العنف في التمسك بالسلطة او قهر الشعب، وانما القوة اللازمة التي يتمكن من خلالها تحقيق المسؤوليات والمطالب الداخلية والخارجية، فهو مثلا يحتاج الى القوة لحماية المجتمع وفرض القانون ضد الفوضى او اعمال التخريب، كذلك الدفاع عن البلد في حال تعرضه لاعتداء خارجي ، لان ضعف النظام السياسي تجعل من الصعوبة حفظ حقوق وامن الشعب والدفاع عن سيادته [٨]. على الرغم من اهمية امتلاك القوة العسكرية والامنية الا انها ليس دائما مؤشر على الاستقرار السياسي، فهذه القوة يجب ان تكون مقرونة ببناء حياة سياسية سليمة ووجود الانفتاح السياسي والديمقراطية الاعتدال في المواقف والسلوكيات، وان تكون الاطراف السياسية كافة من احزاب ومنظمات مدنية تؤمن الديمقراطية والتداول السلمي

للسلطة، وتراعي الرضى الشعبي ومستوى الثقة في الحياة السياسية وفي مؤسسات الدولة والمجتمع، وتأخذ مواقف أقل تشدداً وتوتراً في القضايا العامة [٩].

٥. الاستقرار الحكومي والبرلماني : وهو استمرار عمل الحكومات والبرلمان المنتخبة ديمقراطيا لأداء مهامها ضمن المدة المقررة في الدستور والقانون، وبقاء اعضاء الحكومة والبرلمان في مناصبهم لإكمال المدة المقررة هو مؤشر للاستقرار السياسي، وهو مقرون برضا الشعب، وان سقوط الحكومات بصورة متكررة، وقصر مدة استمرارها بالحكم عن ثمانية أشهر كأدنى حد لحكومة مستقرة، والتقلبات في النظام بشكل كبير أي أقل من مدته القانونية المعترف بها دستورياً من خلال النص عليها في صلب الدستور، وتتراوح هذه المدة في معظم الدول بين أربع إلى سبع سنوات وعلى هذا فإن أي حكومة تقل مدتها عن الثمانية أشهر فهذا مؤشر عدم استقرارها [١٠].

٦. المشاركة السياسية والديمقراطية: تعد المشاركة السياسية الحقيقية والمستندة الى وجود احزاب سياسية أحد مؤشرات الاستقرار السياسي لأنظمة الحكم من حيث تطبيق قواعد الديمقراطية في الحكم، وهي الحالة التي يتوافر للأفراد فيها القنوات الرسمية للتعبير عن آرائهم في القضايا الوطنية واختيار النواب والممثلين في المجالس النيابية والمحلية. بذلك تصبح المشاركة الشعبية وسيلة لتحقيق الاستقرار الداخلي وتدعيم شريعة السلطة السياسية [١١].

٧. غياب العنف بكافة اشكاله: لا يعد وجود الاحتجاجات والمظاهرات وحتى الإضرابات ضد السلطة القائمة في بعض الاحيان مؤشر على عدم الاستقرار، بل يعد في بعض الاحيان مجرد تعبير عن حيوية المجتمع ومحاولة معالجة المشاكل الموجودة فيه بطريقة ديمقراطية بعيدا عن الانقلابات والتمرد الذي يعد احد اساب عدم الاستقرار[١٢].

ب–مؤشرات ذات ابعاد اجتماعية:

١– اختفاء الولاءات الفرعية: غالبا ما تكون الدول التي تضم مجتمعا موحدا أقرب إلى الاستقرار السياسي من تلك الدول التي تضم تنوعا قوميا او دينيا، ولكن في بعض

الحالات قد يحدث العكس فقد نرى دولة تضم تنوعا اثنيا ولكن تنعم بالاستقرار السياسي واخرى تضم قومية واحدة ولكن تعاني من عدم الاستقرار، وهذا يعود الى استراتيجيات النخب الحاكمة في التعامل مع هذه التعددية الاثنية (القومية او الدينية)، فبعض الانظمة السياسية تتعامل مع الأقلية بسياسة الدمج بالقوة وما ينتج عنه من بروز ولاءات ثانوية تقود الى حدوث تمردات وحروب داخلية مطالبة بالاستقلال أو حكم ذاتي وتدخلات خارجية، والثاني يتعامل معها من خلال المساواة في الحقوق والواجبات مع الاغلبية الموجودة وهو ما يقود الى تقوية الوحدة والهوية الوطنية الجامعة [١٣].

٢- الهجرة الداخلية والخارجية: هناك ترابط بين الهجرة بشقيها الداخلي والخارجي والاستقرار السياسي من عدمه، فاذا زادت الهجرة من دولة ما ولأسباب عديدة سواء كانت سياسية او اقتصادية او اجتماعية فان ذلك مؤشر على عدم الاستقرار السياسي والعكس صحيح، فان قلة الهجرة تمكن الدولة من استثمار طاقاتها البشرية لتطوير وبناء قاعدة اقتصادية مهمة وتحقيق الاستقرار السياسي، يضاف الى ذلك قد تكون العمالة الوافدة من الخارج في بعض الاحيان سبباً من أسباب عدم الاستقرار السياسي في الدول المضيفة [١٤].

جـ- مؤشرات ذات ابعاد اقتصادية: ان تطوير السياسات الاقتصادية وتحقيق أهداف التنمية، ورفع مستوى المعيشة والرفاهية للأفراد، والتي تقود الى تحقيق نوعاً من الطمأنينة والرضا الشعبي تجاه النظام السياسي هي وسائل مهمة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي الذي يعد مؤشراً للاستقرار السياسي في كل المجتمعات، فكلما كان النظام السياسي فاعلا وكفؤا في الاستجابة لمتطلبات البيئتين الداخلية عن طريق حسن استخدام موارده المتاحة سواء كانت كمية (تعليم، صحة، رعاية اجتماعية، خدمات بلدية) أو معيارية (حرية، عدالة، مساواة، مشاركة سياسية)، والخارجية في مواجهة الضغوط التي تأتيه من محيطه الخارجي، فان ذلك احد مؤشرات استقراره وتطوره [١٥].

فالاستقرار السياسي هو وليد تدابير سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية، تجعل من كل قوى المجتمع وفئاته عيناً ساهرة على الأمن ورافداً أساسياً من روافد الاستقرار، لان بناء القوة الامنية وحدها ليس كافيا، اذ هناك استراتيجيات مهمة داخلية من تحقيق الرفاه والمشاركة السياسية والمساوات والحكم الصالح، وخارجية من فرض ارادت الدولة بعيدا عن التدخلات الخارجية .

ثانيا: عدم الاستقرار السياسي

ظاهرة عدم الاستقرار السياسي هي حالة تجعل من الاستقرار امر غير ممكن لأسباب عديدة كغياب الأمن، والتفاوت الطبقي والازمات الاقتصادية والتشتت الثقافي، وهو مفهوم نسبي، مما جعل هناك عدد من الاختلافات بين الباحثين والدراسين في العلوم الاجتماعية بشكل عام والعلوم السياسية بشكل خاص في ايجاد تعريف موحد له، وهو ظاهرة موجودة في كل المجتمعات، مع وجود تفاوت بين هذا المجتمع او ذاك من حيث حالة عدم الاستقرار.

وهنا نميز بين عدم الاستقرار الحكومي كما في الحكومات الائتلافية التي تظم احزابا صغيرة وان حدوث اي اختلاف بينهم يقود الى انسحاب هذه الاحزاب وسقوط الحكومات، وبين عدم استقرار النظام السياسي ككل، كما في الانظمة السياسية وخاصة في دول العالم النامي والتي تكثر فيها الانقلابات العسكرية والتمردات والحروب الاهلية والانفصالية [١٦] .

١- تعريف عدم الاستقرار السياسي

هناك عدة تعاريف لعدم الاستقرار السياسي تختلف باختلاف المكان والزمان، اذ يرى (ابن خلدون) أن عدم الاستقرار السياسي هو (ناتج عن عدم التجانس الثقافي في الاماكن التي تكثر فيها القبائل والعصبيات، فهي لا تتمتع بالاستقرار السياسي نتيجة الاختلاف في الآراء) [١٧]، ويعرف (حمدي عبد الرحمن حسن) عدم الاستقرار السياسي، وهو (عدم قدرة النظام على التعامل مع الأزمات التي تواجهه بنجاح وعدم

القدرة على إدارة الصراعات القائمة، داخل المجتمع بشكل يستطيع من خلاله أن يحافظ عليها في دائرة تمكنه من السيطرة والتحكم فيها ويصاحبه استخدام العنف السياسي من جهة وتناقص شرعيته وكفاءته من جهة أخرى) [١٨].

ويعرف عدم الاستقرار السياسي بانه (عدم قدرة الدولة على إدارة الصراعات القائمة داخل المجتمع بشكل يستطيع من خلاله أن يحافظ عليها في دائرة تمكنه من السيطرة والتحكم فيها، ويصاحبه استخدام العنف السياسي من جهة وتناقص شرعيته وكفاءته من جهة أخرى)، وهذا التعريف يبين الفرق بين قوة السلطة السياسية وضعفها في مواجهة الازمات التي تواجه المجتمع والدولة، فالسلطة القادرة على ادارة التناقض وحل مشاكل المجتمع تتمكن من تحقيق الاستقرار السياسي، اما اذا فشلت هذه السلطة في ادارة المجتمع فهذا يعني اللجوء احيانا الى الاساليب القسرية والامنية والتي تزيد التناقض والتفكك وضعف شرعية النظام السياسي واللجوء الى اساليب القوة لتغييره وهو ما يقود الى عدم الاستقرار السياسي [١٩]. ويقول (صموئيل هنتنغتون) " إن عدم الاستقرار يساوي المطالب السياسية مقسومة على المؤسسات السياسية، أي أن عدم الاستقرار يزيد كلما زادت المطالب السياسية وضعفت قدرة المؤسسات السياسية على الاستجابة الفاعلة لها" [٢٠].

كما أن مفهوم عدم الاستقرار قد لا يعني تراجع الأمن والنظام وعدم ثبات الحكم والسلطة بل يمكن ان يعني ايضا (عدم اطمئنان الفرد في المجتمع على صيانة حقوقه، وخوفه من ممارسه حرياته المشروعة في الرأي والفكر وفي ظل القوانين وفي اكتساب المعرفة واحتراف الحرفة التي يميل إليها ويهواها) [٢١].

٢- مؤشرات عدم الاستقرار السياسي

هناك عدد من مؤشرات عدم الاستقرار السياسي وان وجودها بشكل كبير فإن الدولة تسير نحو عدم الاستقرار السياسي، أهمها [٢٢] :

١- العنف الرسمي والشعبي: أي درجة واستمرار المشاركة في العنف السياسي داخل الدولة والتلف والتخريب الناتج عنه، وهو يمارس بقوة من قبل السلطة الحاكمة القائمة بأجهزتها المختلفة مثل الجيش وقوى الامن الداخلي او قوات شبه عسكرية، وهذه الوسائل هي وسائل قهر رسمي تهدف الى ضمان استمرار النظام، والحفاظ على الوضع الراهن، وتقليص حجم المعارضة والقوى المناوئة للنظام. واحيانا من قبل الشعب ويشمل المظاهرات، واعمال الشغب، التمردات، الاضطرابات وحرب العصابات.

٢- الاغتيالات السياسية داخل الدولة أو محاولة الاغتيالات، الانقلابات أو محاولة الانقلابات.

٣- الأزمات الحكومية داخل النظام السياسي والتي تقود الى حدوث غوضى سياسية.

٤- عدد القتلى الذي سقطوا نتيجة العنف المحلي، الاحتجاجات ضد سياسة الدولة الخارجية.

٥- المشاكل الخارجية التي تواجهها الدولة، مثل استدعاء السفراء او طردهم، التهديدات بين الدول، الاعمال العسكرية والحروب التي اشتركت فيها الدولة وعدد القتلى في هذه الصراعات .

المطلب الثاني: الاتفاق النووي مع ايران لعام ٢٠١٥

يعود تاريخ البرنامج النووي الايراني الى سنوات طويلة قبل الثورة الاسلامية، ورغم توقفه خلال ثمانينات القرن العشرين الا ان تطوره بشكل ملحوظ جاء بعد انتهاء الحرب مع العراق، وقيام اتجاه في ايران يسعى الى تطوير برنامج نووي من اجل كسب التقنية النووية لأغراض انتاج الطاقة وفي العلاج الطبي، كذلك وسيلة ردع ذات فعالية كبيرة، وقد مر البرنامج النووي الإيراني بعدة مراحل حتى عقد الاتفاق النووي عام ٢٠١٥، والتي سوف نبينها في هذا المطلب.

اولا: تاريخ البرنامج النووي الايراني

تسعى ايران مثل اي دولة في العالم من وراء برنامجها النووي تحقيق عدة اهداف منها ما يتعلق بالجانب العلمي، والاقتصادي، والبيئي، والعسكري والاستراتيجي، والطبي، والزراعي، اذ إن إعلان إيران عن تمكنها من امتلاك دورة الوقود النووي، كانت قد حققت إنجاز علمي سعت إليه طويلا، واحتلت مكانة علمية وتقنية رفيعة على مستوى العالم وتقف في طليعة الدول المتطورة تقنياً، وقد اصبحت من الدول النووية، اضافة الى انها اصبحت ذات تطور علمي واضح على مستوى العالم [٢٣]. وفي الجانب الاقتصادي تعد الطاقة النووية بديلا عن الطاقة الأحفورية وذلك بسبب تراجع احتياطي النفط والغاز، وبسبب التكاليف المرتفعة لاستخراجها، وزيادة صادراتها النفطية والحصول على مزيد من عائدات العملة الصعبة، وان ايران تسعى الى تامين ٢٠% من الطاقة الكهربائية التي تحتاج إليها البلاد لتنويع مصادر الطاقة، لا سيما مع الزيادة السكانية، والخطط الاقتصادية الطموحة للبلاد، كذلك تعد الطاقة النووية الى جانب الغاز الطبيعي طاقة نظيفة قياسا بالنفط او الفحم، وهي تقلل من انبعاث غازات الكربون[٢٤]. كما ان الدوافع الامنية والعسكرية تعد اهم دوافع البرنامج النوي الايراني، لا سيما وان الحرب مع العراق، والعقوبات الامريكية، والتهديدات الامريكية والاسرائيلية باستهداف ايران، قد دفعت صانع القرار الايراني الى الاستمرار في البرنامج النووي رغم كل الضغوط التي تعرضت لها ايران، اذ يعد السلاح النووي سلاح ردع فعال ضد أي تهديد اقليمي او دولي، لا سيما وان اسرائيل والغموض الذي يكتنف برنامجها النووي جعل منها رغم صغرها امام الدول العربية قوة ردع بسبب الخوف من احتمال امتلاكها اسلحة نووية، كذلك يهدف البرنامج النووي لتحقيق اغراض طبية مثل الامراض السرطانية، فضلا عن الى استخدام التقنية النووية لتطوير العديد من الصناعات [٢٥].

يعود تاريخ البدء في البرنامج النووي الإيراني لعام ١٩٦٠، عندما تعاقد شاه ايـران (محمد رضا بهلوي) مع شركات امريكية لإنشاء مركز طهران للبحـوث النوويـة أول المنشآت النووية الإيرانية عام ١٩٦٧، ومحطة بوشهر النووية، تحت اشـراف منظمـة الطاقة الذرية الإيرانية، وكانت الخطة تقوم على إنشاء ٢٣ مفاعلاً نوويـاً في عمـوم ايران، تكون جاهزة للعمل بشكل كامل في منتصف التسعينات من القرن العشـرين، وبكلفة تبلغ (٣٠) مليار دولار، ويمكن إنتاج البلوتونيوم فيها الذي يشـكل العنصـر المهم والأساسي في الصناعة النووية [٢٦].

بعدها تم ابرام عقد مع شركات المانية ومنها سيمنز عـام ١٩٧٤، لبنـاء مفـاعلين نوويين بقدرة تتراوح بـ(١٣٠٠) ميغاوات، يعملان بالماء الخفيف، في مدينة بوشـهر قرب الخليج العربي [٢٧]. وتم توقيع عقد مع شركات فرنسية لبناء اربع مفاعلات نووية اخرى بطاقة (٩٣٥) ميغاوات، تعمل بالماء الخفيف، مع يورانيوم واطئ التخصيب[٢٨]. فان احداث الثورة الايرانية وعلان الجمهورية الايرانية وما تبعها من حرب مع العـراق قد اوقف المشروع النووي الايراني وتم تجميده عام ١٩٧٩، والغاء عدد من اتفاقيـات صفقات الأسلحة والمشاريع النووية مع كلا من الولايـات المتحـدة فرنسـا وألمانيـا واليابان[٢٩].

ان تجميد ايران لبرنامجها النووي بعد العام ١٩٧٩ لم يكن الهدف منه الغاءه كليا، بل كانت تؤجله الى وقت اخر، وكانت هناك اسباب عديدة لتوقفه منها، اندلاع الحـرب مع العراق جعلت ايران تركز على ادامة المعركة، وتوفير الاموال اللازمـة لهـا، وان اعادة المفاعل النوي يحتاج الى اموال كبيرة، هروب عدد من خبراء الطاقة الايرانيـة الى خارج ايران، رفض الدول التي كانت متعاقدة مع ايران لبناء المفاعل النوي ولا سـيما الولايات المتحدة وألمانيا ودول غربية أخرى التعاون مع إيران في المجال النـووي، بـل فرضت حظرا شاملاً ضدها في مجالات التسليح كافة[٣٠]. الا ان هذه الاسباب لم تـثني ايران عن اعادة العمل به، حتى انها ابقت على كل المنشاة النووية، واستمرار المفاعـل

البحثي الصغير في كلية أمير آباد التكنولوجية في العمل لأغراض البحث النووي وتحت رقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية، واستمر تدريب الاختصاصيين الإيرانيين على هذا المفاعل البحثي كما استمرت نشاطات البحث النووية فيه ، وقد اخلت كل المواد النووية الى اماكن امنة خلال الحرب مع العراق، وتعيين (محمد بهشتي) للإشراف على الطاقة النووية الايرانية، كذلك تقديم ايران شكوى على شركة (سيمنز) الالمانية الى منظمة الطاقة النوية الدولية لعدم تنفيذها العمل في محطة بوشهر، كذلك عدم تسليم الاجهزة المتعاقد عليها الى ايران، ورفضت اقتراحا من الشركة بإنشاء محطات تعمل بالغاز لإنتاج الكهرباء بدلا من الوقود النووي، وهو امر يدل على اهتمام ايران بالبرنامج النووي [٣١].

ان اعادة العمل في البرنامج النووي جاء نتيجة حدوث متغيرات داخلية وخارجية حفزت ايران على المضي به، منها، تشديد العقوبات الغربية على ايران في مجال التسليح والاقتصاد، والتهديدات الامريكية ضد ايران، لهذا تم الاهتمام به فعليا عام ١٩٨٤، ببناء مركز أصفهان للبحوث النووية، في جامعة أصفهان بمساعدة فرنسية، واستئناف العمل بمحطة بوشهر للطاقة النووية، وقد حصلت على بعض الوقود النووي من الارجنتين بوساطة جزائرية، كذلك التعاون مع كوريا الشمالية وباكستان[٣٢]، كذلك تعاونت ايران مع الصين عام ١٩٨٥ من خلال شراء مفاعل نووي للتدريب، وبدأت ايران تعاود العمل في المجال النووي وجلب الخبرات المحلية والاجنبية، واقامة المؤتمرات العلمية الخاصة بالمواد المشعة، كما تم البحث عن احتياطات اليورانيوم في ايران وتم اكتشاف حقل في مدينة يزد ومدن اخرى يضم عدة الاف من الاطنان من خام اليورانيوم، وقد اخذ العمل طابعا سريا وخاصة في التعامل مع شبكة (عبد القادر خان) الباكستانية [٣٣].

وبعد انتهاء الحرب مع العراق عام ١٩٨٨، ومن اجل بناء قدراتها العسكرية الدفاعية، ورفض الشركات الغربية استئناف العمل في بناء المحطات النووية المتعاقد

عليها ولا سيما مع الشركات الامريكية والالمانية ، فقد اتجهت ايران الى شركات من دول اخرى لإكمال برنامجها النووي، وقد وقعت مع المؤسسة الوطنية الأرجنتينية للبحوث التطبيقية عقدا بقيمة (١٨) مليون دولار، لبناء مصنع لفصل البلوتونيوم من الوقود الناتج في المفاعل البحثي في مركز أصفهان للبحوث النووية، ثم وقعت ايران عقدا اخر للتعاون الاقتصادي مع روسيا تضمن نصا يقوم على تعهد روسيا بإكمال مفاعلات بوشهر، مع إنشاء مفاعلين آخرين بطاقة (٤٤٠) ميغاوات في مدينة بوشهر، وكانت اغلب عقود شراء المفاعلات والوقود النووي من الصين وكوريا الشمالية وغيرها تتم بصورة سرية بدون علم الوكالة الدولية للطاقة الذرية [٣٤].

وقد اجرت ايران عدة تجارب لتخصيب ونصب اجهزة الطرد المركزية في جامعة شريف عام ١٩٩١، وقد حصلت على بعض الاجهزة من شركة (تايسين) الألمانية، ومن شركات بلجيكية، وفضلا عن الخبراء الايرانيين في مجال الطاقة النووية، فقد استقدمت ايران ايضا مئات الخبراء من روسيا إلى موقع بوشهر [٣٥].

وفي عام ١٩٩٣ وقعت منظمة الطاقة الايرانية مع الجانب الروسي عقدا لبناء مفاعلات نووية في بوشهر، كما حصلت على مفاعلين كهربائيين من الصين بطاقة (٣٠٠) ميغاوات وتم نصبها في بوشهر ايضا، وقد الغت عدد من هذه الصفقات لا سيما مع الدول الاوربية، اذ صادرت السلطات الايطالية ثمان مكثفات للبخار أنجزت من قبل شركة (انسالدو) الإيطالية وفقا لعقد مع شركة (كرافت ويرك) الايطالية، وذلك بسبب الضغوط الامريكية على هذه الدول وشركاتها [٣٦].

لقد استمرت روسيا في دعمها لإيران في المجال النووي وذلك لحاجتها للأموال لأنها كانت تمر بوضع اقتصادي متدهور بعد تفكك الاتحاد السوفيتي، كذلك حاجة ايران الى دولة تتعاون معها بعد رفض اغلب الدول التعاون معها استجابة للضغوط الامريكية، وفي عام ٢٠٠١ وضعت خطط جديدة من قبل الايرانيين والروس لبناء المزيد من المفاعلات النووية في بوشهر وفي اراك وقم، بقيمة (٣,٢) مليار دولار، كما استمرت

زيارة المسؤولين الايرانيين لروسيا وعلى اعلى المستويات لبحث التعاون النووي معها[٣٧].

ورغم الضجة الدولية التي اثارها اكتشاف البرنامج النووي الايراني السري عام ٢٠٠٣، ولا سيما من جانب الولايات المتحدة واسرائيل وبعض دول المنطقة، الا ان الحكومة الايرانية استمرت في تطوير برنامجها النووي، من خلال الاعلان عن اكتشاف مناجم جديدة من جهة، وانها قادرة على إنتاج كميات أكبر وأرخص من أكسيد اليورانيوم أو ما يعرف بالكعكة الصفراء من خام اليورانيوم، وبدا الإيرانيون بمعاودة أنشطتهم النووية ومنها تخصيب اليورانيوم في كانون الثاني ٢٠٠٦ [٣٨]، وبعد رفع الملف النووي الإيراني لمجلس الأمن الدولي في آذار عام ٢٠٠٦ ، صدر القرار(١٦٩٦) في تموز ٢٠٠٦ والذي أمهل إيران شهرا واحدا لوقف تخصيب اليورانيوم ، وكان رد (علي لاريجاني)، الذي حل محل (حسن روحاني) كمفاوض في البرنامج النووي الإيراني إن شروط وقف التخصيب تأتي كنتيجة عن المفاوضات لا سابقة عليها وان خطاب بعض السياسيين الغربيين أنهم غير مطمئنين للهيئات السياسية الإيرانية رأت فيها إيران مصطلحات جديدة وغير مقبولة في القانون الدولي ، ومنذ تحويل ملف إيران النووي لمجلس الأمن صدرت عدة قرارات ضد إيران ، أولهما القرار(١٦٩٦) في تموز ٢٠٠٦، والقرار الأخير والمرقم (١٩٢٩) صدر في ٩ حزيران ٢٠١٠ وفرض عقوبات إضافية على إيران [٣٩]. وقد استمرت ايران في برنامجها النووي وتطويره بوتائر عالية جدا، لا سيما في مجال تخصيب اليورانيوم، ونصب اجهزة الطرد المركزي، حتى تم عقد الاتفاق النووي عام ٢٠١٥.

ثانيا: الاتفاق النووي بين ايران ومجموعة ٥+١ عام ٢٠١٥

بعد كشف البرنامج النووي الايراني السري عام ٢٠٠٣، والضجة الدولية حوله، ولاسيما بعد الاحتلال الامريكي للعراق عام ٢٠٠٣، واحتمال ان تكون ايران هي الهدف اللاحق لها، بدأت خطوات من اجل ايجاد حل للبرنامج النووي من خلال

دول الاتحاد الاوربي وعلى رأسها (بريطانيا وفرنسا والمانيا)، او ما تسمى الترويكا الاوربية، فقد ابرمت ايران في تشرين الأول ٢٠٠٣ ، اتفاقاً مع كل من فرنسا والمانيا وبريطانيا اتفاقا كان من المتوقع ان يفتح صفحة جديدة من الشفافية في التعاون وإمكانية الحصول على التكنولوجيا المتقدمة، شمل الاتفاق تنفيذ ايران للبرتوكول الإضافي لمعاهدة منع الانتشار النووي، السماح للمفتشين من دخول المواقع النووية، وايقاف التخصيب لمدة ٢٠ شهرا، وكانت هذه التدابير لبناء الثقة بين ايران والمجتمع الدولي[٤٠].

وبدأت محادثات بين إيران ودول الترويكا الأوربية (فرنسا ، وبريطانيا ، وألمانيا) في ١٥ تشرين الثاني ٢٠٠٤ ، وكان مضمونها يقضي بوقف إيران تخصيب اليورانيوم، وتقديم ضمانات بان البرنامج النووي مخصص للأغراض السلمية ، وفي ضوء عمليات التفتيش من قبل الوكالة الدولية للطاقة الذرية للمنشآت النووية في إيران، مقابل مجموعة من الحوافز الاقتصادية تقدم من الاتحاد الأوربي لإيران [٤١]. والتي تتضمن تطبيع العلاقات التجارية بشكل كامل وتقديم ضمانات أمنية من الاتحاد الأوربي مع مساعدة إيران ببناء مفاعل نووي يعمل بالماء الخفيف وتوفير الوقود النووي للمحطات النووية وتعهد دول الاتحاد الأوربي بقبول إيران في منظمة التجارة العالمية [٤٢]. أكدت الوكالة الدولية انها لم تجد اي نشاط عسكري في هذه المنشآت النووية، وقد اكد مدير الوكالة (احمد البرادعي) في الفقرة (٥٢) من تقريره الصادر في تشرين الثاني ٢٠٠٣، انه لا توجد اي ادلة على وجود انشطة نووية تتعلق بالجانب العسكري[٤٣]. وبعد عدة أشهر من المفاوضات في اعقاب اتفاق باريس المنعقد في تشرين الثاني ٢٠٠٤ ، ادركت ايران ان مجموعة الدول الثلاث (بريطانيا وفرنسا والمانيا)، هي اطالة المفاوضات لمنع ايران من اي نشاط نووي وهو ما عدته ايران يخل بممارسة حقها الثابت في استئناف النشاطات النووية في المجالات السلمية، كما ان رغبة الدول الاوربية ايضا هي عدم انزلاق المنطقة الى صراع جديد يقود الى تقويض

الاستقرار في المنطقة، واثبتت عجز الدول الثلاث عن تقديم ضمانات موضوعية تكفل الطابع السلمي لبرنامج إيران النووي [٤٤].

ومن اجل الخروج بحل يرضي الطرفين للبرنامج النووي الايراني اقترحت الوكالة الدولية للطاقة الذرية وضع أساليب تقنية وقانونية ورقابية لبرنامج إيران الخاص "بالإثراء" كضمانات موضوعية تكفل أن يظل برنامج إيران النووي مكرساً للأغراض السلمية وحدها، الا ان دول الترويكا الاوربية رفضت الاقتراح، وفي اذار عام ٢٠٠٥، عرضت ايران اقتراحات اخرى على دول الترويكا الاوربية لتوفير ضمانات موضوعية أقترحها علماء ومراقبون مستقلون ينتمون الى الولايات المتحدة وأوروبا، شملت تلك المجموعة اقامة علاقات متينة وذات نفع متبادل بين إيران والدول الثلاث، لتوفير أفضل ضمان لاحترام مقترحات كل من الطرفين، تقييد برنامج إيران الخاص بالإثراء، تخصيب اليورانيوم لمستويات متدنية لا تشكل اي شكوك حول برنامج ايران النووي، تعهد ايران بسلمية برنامجها النووي وعدم سعيها لإنتاج السلاح النووي من خلال اصدار التشريعات اللازمة، مع تعزيز المراقبة والرصد من خلال التفتيش المستمر، واستمرار تنفيذ البرتوكول الاضافي [٤٥].

وقد كانت للضغوط الامريكية دور في تخلي دول الترويكا الاوربية عن الموافقة على المقترحات الايرانية بصورة جدية، وان كل الجهود الايرانية التي بذلتها لإنجاح التفاوض بما فيها تعليق التخصيب لمدة شهرين اضافيين استجابة لاقتراح الدول الثلاث لم تقود الى اية جدية من جانب الدول الثلاث في المفاوضات او التزام بما هو متفق عليه[٤٦].

فضلا عن تشدد دول الترويكا الاوربية مع ايران في المفاوضات، فقد اقرت الدول الثلاث مشروع قانون يوجب بإحالة ملف البرنامج النووي الإيراني الى مجلس الأمن الدولي دون انذار مسبق في حال تخلي ايران عن تعهداتها والتزاماتها التي تضمنها الاتفاق، خاصة في مجال تخصيب اليورانيوم، ونصب معدات طرد مركزي جديدة،

كذلك تردد الشركات البريطانية والفرنسية والألمانية في تقديم تكنولوجيا نووية لإيران بموجب الاتفاق المذكور لدعم مشروعاتها النووية السلمية في مجال أنتاج الطاقة بسبب رفض الولايات المتحدة واسرائيل للاتفاق مع ايران، وخوفا من ردود الفعل الدولتين المحتملة إزاء تلك الشركات [٤٧].

وبعد دعوة ايران لدول الترويكا الاوربية من اجل تفعيل شروط اتفاق باريس، ولاسيما في المجال التجاري، وتعزيز التعاون بين الطرفين، اعلنت الدول الثلاث وعلى لسان منسق السياسة الخارجية للاتحاد الاوربي (خافيير سولانا)، ان التزام ايران بالاتفاق النووي ليس الاخير، وانما هو شرط من عدة شروط منها ما هو خاص بالداخل الايراني مثل حقوق الانسان في ايران وحماية الحريات العامة للإيرانيين، والتحول للديمقراطية، والانفتاح الاقتصادي والثقافي على العالم، وهي الشروط التي تتيح لإيران الاندماج في المجتمع الدولي، وما هو خاص بالإقليم والعالم مثل تخلي إيران عن سياسة معاداة إسرائيل، ومعارضة عملية التسوية السلمية في الشرق الاوسط، وايقاف نفوذ ايران في العراق، وإعادة الأمن والاستقرار فيه، وايقاف ما تعتبره الدول الثلاث الانشطة التي تعرقل المشروع الأمريكي في العراق، ودعم جهود مكافحة الارهاب [٤٨].

ايران من جانبها عدت الخطوة الاوربية تدخلا في الشأن الداخلي لها، ودعت الى تخلي الدول الاوربية عن دعم مجاهدي خلق في العراق، كما ان الاتفاق النووي لم يحظ بالاتفاق التام داخل ايران، ولاسيما من جانب المحافظين الذين رفضوا الاتفاق مع الترويكا الاوربية لان الاتفاق ينتهك السيادة الايرانية في انتاج الطاقة النووية للأغراض السلمية، وعدم التزام الاوربيين بهذا الاتفاق، كما ان الدول الاوربية سوف تحيل البرنامج النووي الايراني لمجلس الامن الدولي باي ذريعة يمكن ان تتوافق عليها مع الولايات المتحدة الامريكية [٤٩]. وقد تم احالة الملف النووي الى مجلس الامن الدولي عام ٢٠٠٦، وفرضت عليها عقوبات اممية بدأ بالقرار المرقم القرار(١٦٩٦) في تموز ٢٠٠٦، القراران (١٧٣٧) والقرار (١٧٤٧) في عام ٢٠٠٧، والقرار (١٨٠٣) في

عام ٢٠٠٨، والقرار الأخير والمرقم (١٩٢٩) صدر في ٩ حزيران ٢٠١٠، واهم بنودها هي الدعوة الى وقف كل أنشطة إيران النووية، ومنها تخصيب اليورانيوم، والسماح للوكالة الدولية للطاقة الذرية من التحقّق من الواقع النوية الايرانية، ومنع تقديم أي تأهيل تقني لإيران، أو مساعدة مالية واستثمارات وخدمات مالية، أو أي تحويل لمواد أو خدمات متصلة بهذا البرنامج، وتجميد الأموال، والأرصدة المالية، وعلى أشخاص أو مؤسسات لهم صلات أو مشتركون مباشرة بالبرامج النووية والصواريخ الباليستية لإيران [٥٠].

وفي عام ٢٠١٢، فرضت الولايات المتحدة والاتحاد الاوربي عقوبات على ايران، شملت قطاعات النفط والغاز، وفرض عقوبات على المصارف الايرانية، وعلى الشركات التي تتعامل مع ايران، مما ادى الى صعوبات اقتصادية اذ فقدت العملة الايرانية ٨٠% من قيمتها، وارتفعت البطالة الى ٢٥%، وتراجع انتاج السيارات بنسبة ٤٢%، فضلا عن صعوبات اقتصادية اخرى [٥١]، قاد اخيرا الى اجراء مفاوضات بدأت في جنيف في ٢٠١٣/١١/٢٦ بين ايران ومجموعة ٥+١، وهي كلا من دول مجلس الامن الدولي الدائمين والمانيا، والتي قادت الى عقد اتفاقية عام ٢٠١٥، والتي نصت على تخصيب ايران اليورانيوم عند مستوى(٣.٦٧%)، وخفض اجهزة الطرد المركزي الى خمسة الاف جهاز، وخاصة في منشأة فوردو، تحويل مفاعل آراك من الماء الثقيل الى الماء الخفيف تحت اشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ومنع اي ابعاد عسكرية للبرنامج النووي، والإبقاء على حظر استيراد الأسلحة ٥ سنوات ، و٨ سنوات للصواريخ الباليستية، واستمرار الوكالة الدولية للطاقة الذرية في تفتيش المواقع النووي، وقبول ايران بالتوقيع على البروتوكول الاضافي لمعاهدة منع الانتشار النووي والمصادقة عليه، بالمقابل يتم رفع العقوبات الامريكية الاحادية –بتشريع من الكونغرس الامريكي– ورفع عقوبات الاتحاد الاوربي وعقوبات الدولية بقرار جديد من مجلس الامن وقد صدر

القرار بالرقم (٢٢٣١) في ٢٠١٦، والافراج عن الارصدة الايرانية، ورفع الحظر عن شركات الطيران الايرانية البنك المركزي وعن شركات النفط [٥٢].

وقد استمر العمل بالاتفاق النووي في حقبة الرئيس الامريكي السابق (باراك اوباما)، وحصل على القبول والترحيب من دول العالم الكبرى والاوربية، مع انتقادات من قوى اقليمية تعتقد بالخطر الايراني عليها مثل اسرائيل وبعض دول الخليج العربية، كما ان وجود بعض المعارضة للاتفاق النووي في بعض مفاصل المؤسسات الامريكية، ولاسيما الكونغرس من طرف الجمهوريين الذين سنحت لهم الفرصة مع تولي رئيس جمهوري للحكم وهو الرئيس (دونالد ترامب) عام ٢٠١٧ والعمل مع الادارة الجديدة في الانسحاب من الاتفاق النووي بحجة عدم تحقيق طموحات الولايات المتحدة، ووجود ثغرات عديدة فيه، وقد تم الانسحاب فعليا في ٨ ايار ٢٠١٨، وفرض عقوبات اقتصادية وعسكرية على ايران، شملت قطاعات عديدة اهمها النفط والمصارف، ومحاولة منع الدول والشركات من شراء النفط الايراني [٥٣].

المطلب الثالث: اثر الانسحاب الامريكي من الاتفاق النووي على الاستقرار السياسي في ايران.

بعد انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي مع ايران عام ٢٠١٨، وفرض عقوبات اقتصادية ومالية على ايران، شملت هذه العقوبات الجديدة قطاع الطاقة والمصارف واستيراد الذهب والاحجار الكريمة والمواد الزراعية، وتحويل الاموال (نظام سويفت)، فضلا عن معاقبة الدول والشركات الدولية التي تشتري او تستثمر في قطاع الطاقة الايرانية، بحجة عدم تحقيق الاتفاق النووي الاهداف الامريكية.

اولا: اسباب الانسحاب الامريكي من الاتفاق النووي

يعد الرئيس الامريكي (دونالد ترامب) ومستشاريه وانصاره ان الاتفاق النووي مع ايران صفقة لم تحقق مصالح الولايات المتحدة وحلفاءها، وأن ايران تغلبت على

المفاوضين الغربيين، واهم (ترامب) ادارة الرئيس السابق (اوباما)، انها اضاعت العديد من الفرص التي كانت يمكن ان تحقق فرصا للولايات المتحدة الامريكية في المجال التفاوض مع ايران او في المفاوضات التجارية مع اوروبا والصين، لهذا كان ترامب مصرا منذ توليه الرئاسة ٢٠١٧ على الغاء الاتفاق النووي مع ايران واعادة التفاوض من جديد وليس تعديل الاتفاق الحالي. وهناك عدة اسباب وراء الانسحاب الامريكي من الاتفاق النوي منها:

١- كانت الولايات المتحدة ولا زالت تحاول تغيير النظام الاسلامي في ايران بنظام سياسي جديد يحقق مصالحها في المنطقة، لهذا فان هدف الرئيس السابق (اوباما) من الاتفاق النووي حسب اغلب التحليلات لم يكن انهاء الصراع مع ايران واغلاق الملف النووي الايراني، ولكن كان يهدف الى الوصول الى الداخل الايراني وتحريضه ضد النظام السياسي الحالي، اذ ان تراجع الولايات المتحدة وتشدد ايران، سوف يجعل اغلب الشعب الايراني يرمي بالسبب من تدهور اوضاع ايران الاقتصادية على قادته، وبعد سنتين من الاتفاق النووي فان ايران قد عززت من مكانتها اكثر على مستوى الداخل الايراني او على مستوى المنطقة، وان الاتفاق النووي صب في صالح ايران اكثر، لهذا فان دور الادارة الامريكية الجديدة كان الانسحاب من الاتفاق النووي، والضغط على ايران من خلال العقوبات الاقتصادية، التهديدات العسكرية لإجبار ايران على الجلوس على طاولة المفاوضات ثانية، والهدف من كل هذه الاجندات الامريكية هي إسقاط النظام الإيراني، عبر مراحل متدرجة تبدأ بزيادة الضغوط الاقتصادية وتنتهي بالحرب المباشرة، على نحو ما حدث مع افغانستان والعراق [٥٤]. ان الحجج الامريكية حول انتهاك ايران للاتفاق النوي وتدخلها في المنطقة هي مقدمات لإسقاط النظام.

٢- تعد الولايات المتحدة ان الاتفاق النووي لم يضع قيود على طموحات ايران النووية، بل سمح لها باستمرار برنامجها النووي واستمرار التخصيب لمستوى (٣.٦٧%)، على نحو

يقودها بمرور الوقت إلى العتبة النووية خلال مدة زمنية قصيرة، إن بنود المدة الزمنية المحددة في الاتفاق على تخصيب اليورانيوم غير مقبولة من جانب الولايات المتحدة [٥٥].

٣- تتهم الولايات المتحدة ان آليات التفتيش التي اقرت في الاتفاق النووي غير محكمة لتمنع ايران من تطوير برنامج نووي عسكري مستقبلا، فالتفتيش لا يشمل بعض الاماكن العسكرية التي يعتقد انها قد تضم مفاعلات نووية سرية [٥٦].

٤- حجة الولايات المتحدة بالانسحاب من الاتفاق النووي هو الخوف من قيام سباق تسلح نووي في المنطقة، وهو ما يؤثر على المصالح الامريكية وعلى حليفتها اسرائيل، كذلك خطرها على امن واستقرار المنطقة، لأن اغلب الانظمة هي انظمة سياسية شمولية لا تملك رؤية استراتيجية لإدارة الاسلحة النووية، وهو ما يقود الى اختلال موازين القوى بين الدول العربية والدول غير العربية في الشرق الأوسط [٥٧].

٥- تعتقد الادارة الامريكية ان الاتفاق النووي مع ايران لم يغير من سلوكها في المنطقة، فقد استغلت ايران رفع العقوبات الدولية عنها في زيادة صادراتها النفطية، واسترجاع الأموال المجمدة في الخارج دعم السياسات الإيرانية في المنطقة، وخاصة في سوريا واليمن ولبنان، كذلك زيادة موازنتها العسكرية والقيام بشراء اسلحة جديدة وتطوير صواريخ بعيدة المدى، وهو ما يتناقض مع اهداف الامريكية من الاتفاق النووي وهو تقييد أنشطة إيران المزعزعة للاستقرار الإقليمي [٥٨]. لهذا فان انسحاب امريكا من الاتفاق النووي يهدف الى تحجيم قدرات ايران المالية من خلال اعادة فرض عقوبات اقتصادية عليها. عليها

٦- اثناء المفاوضات بين ايران ومجموعة ٥+١، وبعد انجاز الاتفاق النووي كانت اسرائيل من اشد المعارضين له، وعدته تهديدا مباشرا لوجودها في المنطقة، لهذا فإسرائيل لا تريد فرض قيود على برنامج ايران النووي، بل ترغب من انهاء ذلك البرنامج حتى لو كان للأغراض السلمية، لهذا استمرت الضغوط الاسرائيلية على الإدارة الأمريكية، وتقديم أدلة على عدم حسن النوايا الإيرانية بخصوص البرنامج النووي، لاسيما مع وجود ايران

في سوريا ولبنان، والتهديدات الاسرائيلية بضرب المفاعلات النووية لإيران، لهذا فان إسرائيل كانت من اوائل القوى الداعمة للانسحاب الامريكي من الاتفاق النووي لأنه جاء طبقا لرغباتها في انهاءه وتدميره.

٧- ان الاتفاق النووي مع ايران عام ٢٠١٥، قد شكل ضربة كبيرة للعلاقات بين الولايات المتحدة ودول عربية حليفة لها في المنطقة مثل السعودية والإمارات والبحرين، والتي تتهم ايران بالتدخل في شؤونها الداخلية، لهذا ترى ادارة الرئيس (ترامب) ان استمرار الاتفاق النووي مع ايران سوف يزيد الخلاف مع هذه الدول ويحرم واشنطن من صفقات عسكرية بمئات المليارات من الدولارات، لهذا جاء الانسحاب الامريكي من الاتفاق النووي مع ايران عام ٢٠١٨، وزيارة ترامب للرياض ٢٠١٨ وعقد القمة الامريكية –العربية–الاسلامية او ما تسمى قمة (٥٠)، والتي حققت من خلالها الولايات المتحدة مئات المليارات من الدولارات صفقات عسكرية واستثمارات، اضافة الى توثيق التحالف مع هذه الدول وبشرط الولايات المتحدة، وقد رحبت الدول الثلاث بإعلان الرئيس الأمريكي (ترامب) في ٨ ايار ٢٠١٨، الانسحاب من الاتفاق النووي مع ايران، وإعادة فرض للعقوبات الاقتصادية على إيران والتي سبق وأن تم تعليقها بموجب الاتفاق النووي الموقع في يوليو ٢٠١٥.

٨- تعد ايران دولة متقدمة صناعيا قياسا بدول المنطقة الاخرى، وهي تحاول ان تبحث عن اسواق لمنتجاتها الصناعية والزراعية والتي هي منخفضة الاسعار، وخاصة في دول حليفة للولايات المتحدة مثل العراق ودول الخليج وافغانستان، وهو ما يعد منافسا للشركات الامريكية، لهذا فان الانسحاب الامريكي من الاتفاق النووي سوف يسمح لها بفرض عقوبات تطال كافة الأنشطة الاقتصادية في إيران، بما سيؤدي على الأرجح لشلل اقتصادي واسع بالبلاد خلال الفترة المقبلة، وتضعف الثقة الدولية بالاقتصاد الإيراني وتعمل على إضعافه بخلاف تقويض الطموح الإيراني بدعم مكانة قطاع النفط والغاز

الطبيعي دوليا، وهو يحقق هدف الولايات المتحدة في احتكار المنطقة اقتصاديا لمصلحتها[٥٩].

ان قرار الرئيس الامريكي (ترامب) الانسحاب من الاتفاق النووي مع إيران يستند إلى حسابات عديدة منها ما يتعلق بالداخل الأمريكي في محاولة لكسبه في الانتخابات القادمة، كذلك محاولته كسب حلفاءه الاقليميين وعدم افساح المجال لأي قوة دولية اخرى من احتلال مكانة الولايات المتحدة في المنطقة، كذلك يسعى الرئيس الامريكي (ترامب) ايضا الى تغيير سياسات ايران في المنطقة وكسبها الى جانب امريكا وابعادها عن محور روسيا الصين، ان الانسحاب الامريكي من الاتفاق النووي قد لا يحقق لها الأهداف العامة للإدارة الأمريكية تجاه إيران والسياسات اللازمة لتحقيقها، وبالتالي لا يكون تهديدا للاستقرار في ايران.

ثانيا: الانسحاب الامريكي من الاتفاق النووي وتداعياته على الاستقرار السياسي الايراني.

ان الاستقرار السياسي لأي دولة يتحدد في ضوء عوامل داخلية (سياسية وامنية واقتصادية واجتماعية)، وعوامل خارجية (اقليمية ودولية)، وبما ان الخلاف والعداء الامريكي الايراني هو عداء قديم يعود الى ايام الثورة الاسلامية عام ١٩٧٩، واستمر الى الان مع اختلاف اسبابه، فان هذا العداء كان ولا زال اهم العوامل التي تؤثر على الاستقرار السياسي في ايران، وقد كان لانسحاب الولايات المتحدة تداعيات سياسية واقتصادية واجتماعية على الاستقرار في ايران، اضافة الى قدرة ايران على مواجهة هذه التحديات لحفظ استقرارها السياسي .

١- مشهد تراجع الاستقرار السياسي.

أ- الحراك الاجتماعي، تسعى الولايات المتحدة الى تحريك التنوع القومي في إيران كوسيلة من وسائلها لضرب الاستقرار في ايران، لاسيما وان الأقليات الإيرانية تتواجد على

أطراف الدولة الإيرانية حيث تتواجد القوات الأمريكية، ان نسبة القومية الفارسية التي تدير شؤون الحكم لا تتعدى سوى نصف سكان إيران[٦٠] . كما تحاول الولايات المتحدة استخدام المعارضة الإيرانية في الخارج مثل منظمة مجاهدي خلق بعد رفعها من قائمة المنظمات الارهابية عام ٢٠١٢، ومنح أعضاؤها تأشيرات دخول للولايات المتحدة، فهي ساعدت واشنطن عام ٢٠٠٣ في الكشف عن البرنامج النووي السري الإيراني، كذلك تطابق هدفها مع الهدف الامريكي بتغيير النظام السياسي في ايران [٦١]. كذلك سعت الولايات المتحدة الى زيادة الخلافات الاجتماعية من خلال انشاء (التحالف من اجل الديمقراطية في ايران)، وهو مدعوم ايضا من منظمة ايباك اليهودية، ومعهد واشنطن لسياسات الشرق الادنى، ومن بعض اعضاء الكونغرس، كذلك دعم الانشقاقات العصيان المدني كما حصل في اوروبا الشرقية، وهو يهدف الى انشاء جماعات موالية للولايات المتحدة من خلال الدعم المالي واللوجستي، لضرب النظام السياسي واستقراره [٦٢].

ب-العزلة الدولية والاقليمية لإيران، ان الضغط الامريكي على دول الاقليم والعالم من خلال الترغيب والترهيب، وزيادة الخلافات بين ايران وجوارها الجغرافي، سيقود الى وقف أي تعاون تجاري بين ايران والعالم، فقد ركزت الولايات المتحدة على اثارة الخلافات بين ايران ودول الخليج العربية من خلال اتهام ايران بدعم الاقليات الشيعية فيها، كما تحاول الولايات المتحدة اثارة الخلافات بين ايران ودول القوقاز خاصة بين ايران وجمهورية اذربيجان، والتنافس بين تركيا وايران في اسيا الوسطى والقوقاز، هذه السياسة هدفها زيادة الخلافات مع ايران وعزلها ومن ثم تهديد استقرارها السياسي [٦٣].

ج- الخيار العسكري، وهو مفضل لدى بعض صناع القرار في الولايات المتحدة، ويشمل الطريقة غير المباشرة وهي الانتشار العسكري الأمريكي قرب الحدود مع إيران، ان التواجد الامريكي الواسع على امتداد الحدود الايرانية مع دول الاقليم من افغانستان والعراق واسيا الوسطى ودول الخليج العربية وتركيا كان له اثر على تهديد الاستقرار

الايراني، وقد زاد ذلك بعد الانسحاب الامريكي من الاتفاق النووي من خلال سعي ادارة الرئيس ترامب الى استغلال هذا الانتشار لزيادة الضغط على ايران وذلك من خلال التجسس ودعم المعارضين والحركات المسلحة في مناطق البلوش والاكراد، والتهديد المباشر لهذه القوات، كذلك الضغط الأمريكي على الدول المجاورة لإيران ومنها دول الخليج العربية لمنعها من قيام تعاون بينهما وبين إيران خاصة في قضايا المنطقة واستبعاد إيران من أية ترتيبات أمنية إقليمية مما يدفعها للشعور بالعزلة الدولية، وتشجيع الدور الإقليمي للقوى المنافسة لإيران ضدها، وترى الولايات المتحدة انه يمكن استثمار الدور الإقليمي لتركيا وتوظيفه بما يخدم المصالح الأمريكية [٦٤]. الخيار العسكري المباشر، ويشمل التحرشات العسكرية الامريكية لإيران في عهد الرئيس (ترامب) من خلال زيادة التواجد العسكري البحري، واستخدام الطائرات المسيرة للتجسس على ايران، كذلك التهديد بالضربة العسكرية المباشرة، وهو ما يعد تهديدا للاستقرار في ايران [٦٥].

د- المشاكل الاقتصادية، ان فرض عقوبات امريكية متتالية على ايران وخاصة على النفط والغاز، والمصارف والتحويلات المالية بعد انسحاب الولايات من الاتفاق النووي، اهمها العقوبات الاقتصادية التي صدرت في ٥ اب ٢٠١٨، وفي ٥ تشرين الثاني ٢٠١٨، هدفها خنق الاقتصاد الامريكي، شملت منع نقل الممتلكات من ايران الى الولايات المتحدة، ووقف الحسابات المصرفية، ومنع استيراد معظم السلع والخدمات من ايران، ومنع التصدير الى ايران، وفرض عقوبات على قطاع النفط والغاز الايراني وعلى الشركات التي تتعامل مع ايران، ومنع أي عقود تجارية مع ايران، وهذه السياسة هدفها منع الاخرين من الاستفادة من السوق الايرانية التي لا يمكن لأمريكا الاستفادة منها [٦٦]. وهذه المقاطعة تعد عامل مزعزع للاستقرار الاقتصادي ويقود الى مشاكل تضرب الاقتصاد الامريكي كالتضخم والبطالة، وتقود الى حدوث ازمات اجتماعية وتحريك للشارع الايراني كما حصل عام ٢٠١٧-٢٠١٨ ، اذ يعد الحرك الاجتماعي مع

وجود عناصر شابه في المجتمع الإيراني تشكل حوالي ٦٠% من السكان أو ما يسمى بالجيل الثالث للثورة، وان هذا الجيل بدا يواجه أوضاعاً اقتصادية صعبة، فضلاً عن تعرض الجيل الجديد الى الثقافة الخارجية، أدى إلى ظهور العديد من المظاهر الجديدة بين الشباب الإيراني والذين بدأ يطالب بالتغير خاصة في المسائل التي تهم حياتهم مباشرة، كالحرية الشخصية وحرية الرأي ووسائل الإعلام[٦٧]. ان الإدارات الامريكية المتعاقبة تستخدم العقوبات الاقتصادية المباشرة وغير المباشرة للتأثير على ايران واستقراراها ومكانتها في المنطقة.

ه- التهديدات الاسرائيلية، منذ ايام الثورة الاسلامية عام ١٩٧٩، واسرائيل تدعو الى توجيه ضربات عسكرية لإيران، وقد زاد العداء الاسرائيلي لإيران بعد كشف برنامجها النووي وما وصلت اليه من تقدم في مجال التخصيب، وقد وضعت اسرائيل الكثير من الخطط –حسب اغلب الدراسات– من اجل توجيه ضربات عسكرية للبرنامج النووي الايراني، كذلك تحريضها المستمر للولايات المتحدة لاستهداف ايران كما حصل في افغانستان والعراق، لهذا فان وجود تعاون وتنسيق بين الولايات المتحدة واسرائيل خاصة في عهد ادارة الرئيس (ترامب)، وانسحابه من الاتفاق النووي مع ايران، يعد عامل مهدد للاستقرار السياسي في ايران [٦٨].

و- انسحاب ايران من الاتفاق النووي، ان الضغوط الامريكية على ايران وخاصة في المجال الاقتصادي، وعدم قدرة الدول الاوربية على الايفاء بالتزاماتها حيال ايران، وانخفاض صادرات ايران النفطية، دفع ايران الى تقليل التزاماتها النووية، واعادة اغلب برامجها النووي وخاصة في مجال تخصيب اليورانيوم، كذلك قيامها بإيقاف بعض السفن في الخليج العربي والتهديد بإغلاق مضيق هرمز ان تم منعها من تصدير نفطها، لهذا فان استمرار هذه الاعمال واحتمال انسحاب ايران من الاتفاق النووي قد يقود الى مواجهات عسكرية مباشرة مع الولايات المتحدة وهو ما يقوض الاستقرار الداخلي والاقليمي لإيران [٦٩].

ز- تدخل المؤسسة العسكرية، رغم ابتعاد المؤسسة العسكرية الايرانية عن شؤون السياسية وارتباطها بالمرشد الاعلى مباشرة، كما هو مثبت في الدستور، الا ان قوات الحرس الثوري الايراني تعد من المؤسسات ذات النشاط الواسع في ايران، وفي مجال مؤسسات الحكم وصنع القرار، وان اتخاذ أي قرار ينظر اليها من جانب الحرس الثوري انه ضد اهدافها ووجودها قد يقود الى تدخل الحرس الثوري في تغيير الوضع لصالحه، ودعم التيار المحافظ في مواقفه من الاتفاق النووي، وقد ظهرت عدة تصريحات من قادة الحرس الثوري تتوعد فيها برد قاس على أي تهديد امريكي، والتهديد بإغلاق مضيق هرمز في وجه الملاحة الدولية، وهو ما يقود الى حدوث اما حرب اقليمية او دولية في المنطقة، او الى حراك اجتماعي ضد أي تحرك داخلي للحرس، وهو ما يقوض الاستقرار في ايران [٧٠].

ح- اعتماد ايران على دول مثل روسيا او الصين قد لا يكون في صالحها دائما، اذ ان سياسات الرئيس الامريكي (ترامب) في المجال التجاري واعادة النظر في العديد من الاتفاقيات التجارية شملت حتى دول صديقة للولايات المتحدة مثل كندا والمكسيك واوربا، وفرض عقوبات تجارية على شركات من الصين وروسيا، واعادة التفاوض على الاتفاقيات التجارية مع الصين وفق الشروط الامريكية، وحاجة كلا من روسيا والصين للتكنولوجيا الغربية، قد يجبر الدولتين على الرضوخ للضغوط الامريكية واعادة علاقاتها مع ايران، خاصة وان الميزان التجاري بين الصين والولايات المتحدة يقدر ب(٢٠٠) مليار دولار سنويا اضافة الى الاستثمارات الصينية الضخمة في السوق الامريكية، بينما لا يتعدى الميزان التجاري مع ايران عشرات المليارات في احسن الاحوال. ان اي تراجع من جانب روسيا والصين سيكون عامل ضاغط على ايران واوضاعها السياسية والاقتصادية وله تأثير على استقرارها السياسي [٧١].

٢- مشهد استمرار الاستقرار السياسي.

ان محاولة الولايات المتحدة بالتأثير على الاستقرار السياسي في ايران بالطرق المختلفة، لم تقود الى نجاح مطلق كما كان يريدها صانع القرار الامريكي، وهناك عدد من الفرص المتاحة لإيران على المستوى الداخلي والاقليمي والدولي في مواجهة الانسحاب الامريكي من الاتفاق النووي من خلال عدة خطوات منها:

أ- ان محاولة الولايات المتحدة عزل ايران اقليميا ودوليا ليس فعالة بشكل كامل، فقد عززت ايران علاقاتها مع دول في محيطها الاقليمي او الدولي بعضها صديقة للولايات المتحدة، بعضها دول خليجية، كما في الازمة القطرية الخليجية عام ٢٠١٧، وعقد اتفاقية امنية وحدودية مع الامارات العربية المتحدة، كذلك رفض تركيا العضو في حلف الاطلسي لتطبيق العقوبات الاقتصادية الامريكية على ايران، كما ان اغلب الدول الاوربية والاسيوية وروسيا والصين استمرارها في التعاون مع ايران، خاصة وان هناك مخاوف أوروبية مقابلة مفادها أن انهيار الاتفاق النووي سيؤدي إلى سباق تسلح في منقطة الشرق الأوسط، وصراع بين إيران وإسرائيل، فضلا عن تصعيد الحروب بالوكالة في المنطقة بين طهران والرياض، وهو الأمر الذي يحمل تأثيرات مباشرة وغير مباشرة على الأمن الأوروبي وعلى مصالح القوى الأوروبية بالمنطقة [٧٢].

ب-ان الاتفاق النووي عام ٢٠١٥، هو اتفاق دولي وليس معاهدة ثنائية مع الولايات المتحدة وقد صدر بقرار من مجلس الامن الدولي بالرقم (٢٢٣١) في ٢ اب ٢٠١٥، وتعده ايران فرصتها الوحيدة لاستمرار برنامجها النووي وزيادة قدراتها الدفاعية وتحسين اقتصادها، فهو اعطاها شرعية دولية كدولة نووية في العالم، لهذا فان انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق جعل منها دولة لا تلتزم بتعهداتها، كذلك جعل من الصعب جمع تحالف جديد ضد ايران من دول العالم المؤثرة وخاصة من دول اوروبا الغربية، فضلا عن وجود بعض المعارضة داخل الكونغرس والادارة الامريكية حول الانسحاب من الاتفاق النووي الايراني بين معارض ومؤيد له، ووجود دعوات داخل الادارة الامريكية

للتوافق مع ايران، وإعادة النظر في سياسة الاحتواء والعقوبات ضدها والاستفادة من موقعها ومواردها[٧٣].

ج- ان كل الادارات الامريكية تعلم ان شن الحرب على ايران ليس بالقرار السهل من الناحية العسكرية والاقتصادية، اذ ان نشوب حرب في الخليج العربي سوف يجعل الاسعار النفط ترتفع الى ارقام خيالية، وهو ما يقود الاقتصاد العالمي للهاوية [٧٤] . والخيار العسكرية سيقود الى حدوث دمار شامل في المنطقة، لان امتلاك ايران للصواريخ المختلفة والتي يمكنها تغطية منطقة الشرق الاوسط كلها اضافة الى امكانية وصولها الى جنوب اوروبا، سوف يجعل اغلب القواعد العسكرية الامريكية تحت مرماها، اضافة الى تدمير البنى التحتية وحقول النفط لدول المنطقة، كذلك يمكن لإيران ان تحشد انصارها في المنطقة، كذلك التهديد بإغلاق مضيق هرمز مما يقود الى ارتفاع الاسعار والامدادات النفطية مما يجعل الحرب تنتشر الى مناطق اوسع في العالم[٧٥]. كما ان بعض قادة البيت الابيض مثل وزير الدفاع الاسبق (جيمس ماتس) من المعارضين بشدة لأي عمل عسكري ضد ايران، وهو يسعى لكبح المحافظين الجدد مثل مستشار الامن القومي الاسبق (جون بولتون) ووزير الخارجية السابق (بومبيو) من دفع الرئيس للقيام باي عمل عسكري في المنطقة [٧٦]. ان استمرار التواجد العسكري والامني الامريكي الكثيف في المنطقة على غرار ما كان ايام الاستعمار البريطاني غير ممكن التحقيق حاليا، وذلك لوجود معارضة داخل الكونغرس الامريكي من جانب الديمقراطيين لاستمرار بقاء القوات الامريكية في العراق وافغانستان، وهو ما حصل بالفعل بعد اعلان خطة للانسحاب من العراق عام ٢٠١١، وخطط الانسحاب من افغانستان المستمرة.

د- ان تقديم دعم امريكي مباشر او غير مباشر للمعارضة الايرانية قد اضر بها كثيرا وجعلها في نظر الايرانيين موالية للغرب ضد المصالح الوطنية لإيران [٧٧].

ه- عدم ثقة اغلب دول الخليج العربية بسياسات الرئيس الامريكي ترامب، خاصة بعد العديد من التغريدات ضدها، وعدها مركز لتصريف السلاح الامريكي وانعاش الخزينة الامريكية، خاصة وان اغلب سياسات الرئيس الامريكي (ترامب) حيال دول الخليج العربية، اصبحت تقوم على المصالح الملموسة وليس الضامنة، فامن هذه الدول من جهة نظر الرئيس سوف يخضع لما تحصل عليه الولايات المتحدة من فوائد مالية مباشرة وليس ضمانات مستقبلية [٧٨].ان عدم التورط في حرب جديدة في المنطقة، وتراجع الثقة بقدرة الولايات المتحدة في حمايتهم فان دول الخليج العربية هي الاخرى من الاطراف الرافضة لأي مواجهة مع ايران.

و- على الجانب الاقتصادي، على الرغم من تشديد العقوبات على ايران وخاصة في الجانب الاقتصادي، واثارها الواضحة على الوضع الاقتصادي، الا ان ايران تمكنت من مقاومة هذه العقوبات بعدة طرق، منها، زيادة تعاونها الاقتصادي مع دول مهمة مثل روسيا والصين والاتحاد الاوربي والهند وكوريا، اضافة الى ان دعوة ايران للشركات الكبرى ومن ضمنها الامريكية للعمل في قطاع الطاقة والاستثمارات في ايران جعل بعض الشركات الامريكية الكبرى تسعى للضغط على الادارات الامريكية لتحسين العلاقات مع ايران، وفتح الاستثمار في مجال النفط والغاز، فاحتياطات ايران الضخمة من النفط والغاز، جعل التعاون مع ايران يمكن ان يحقق عوائد اقتصادية كبيرة، كما ان الاحتياطات الضخمة من النفط والغاز في اسيا الوسطى والقوقاز ودخول الشركات الامريكية الكبرى اليها، وحاجتها الى طرق آمنة وقصيرة لنقلها للأسواق العالمية، جعل الانظار تتجه الى ايران وعدها الدولة المثالية لمرور موارد المنطقة عبرها الى العالم [٧٩].

ز- ان ايران من جانبها تعلم جيدا ان الحرب تتطلب اقتصاد متماسك وقادر على الاستمرار، وهو ما تفتقر له ايران بسبب العقوبات الاقتصادية الامريكية، وهو ما سبب بعض الحراك الاجتماعي، لهذا فهي تحاول استخدام السياسة البراغماتية في تعاملها مع الولايات المتحدة، وهي لا ترفض العلاقة مع الولايات المتحدة بالمطلق، خاصة وان في

ايران من يرى ان مصلحتهم تقتضي اقامة علاقات مع الولايات المتحدة التي لديها المؤثرات السياسية والاقتصادية في العالم، وان سبب مشاكل ايران هو القطيعة التامة مع الولايات المتحدة، كما ان فرض الولايات المتحدة عقوبات على ايران والضغط عليها هو لا جراء مفاوضات جديدة حول بعض البنود المختلف عليها، سواء كانت في الاتفاق النووي او البرنامج الصاروخي بعيد المدى ووضع نفوذ ايران في المنطقة [٨٠].

ح- ان الحكومة الايرانية تدرك جيدا اهمية وحدة الصف الداخلي وتماسكه، وان العقوبات الاقتصادية الامريكية منذ عام ١٩٧٩ الى الان قد اثرت على الداخل الايراني، كما ان تحرك الولايات المتحدة صوب الاقليات الدينية والقومية في ايران ومحاولة دعمها لزعزعة الاستقرار الايراني، لهذا فان ايران لا يمكن ان تضحي بسنوات من التقدم والتطور والتماسك المجتمعي بخوض حرب قد تكون مدمرة لإيران ووحدتها، وبهذا فان السياسة البراغماتية والعودة الى التفاوض وفق شروط مقبولة هي سياسة ايران في الحفاظ على انجازات ثورتها واستقرار ايران الداخلي [٨١].

ط- ان حقبة الرئيس الامريكي (ترامب) سوف تنتهي عام ٢٠٢١، وان اغلب التوقعات سواء الايرانية او العالمية تؤكد انه قد لا يحصل على ولاية ثانية وذلك بسبب سياساته الخارجية التي اضرت بسمعة الولايات المتحدة، منها اتهامه بدعم روسيا له في الانتخابات الرئاسية، وقيادته حرب تجارية ضد اصدقاء وحلفاء الولايات المتحدة، ومع منافسيها على السواء، كذلك سياساته في ما يخص القضية الفلسطينية ووقوفه المطلق والعلني الى جانب اسرائيل وسياساتها وخاصة الاعتراف بالقدس عاصمة لها وضم الجولان وهي سياسات، وسياساته ضد المهاجرين، لم يقم بها اي رئيس امريكي قبله، هذه السياسات دفعت العديد من الامريكيين حتى من ضمن حزبه الجمهوري لمعارضتها بل والمطالبة باستجوابه لأكثر من مرة، لهذا تدرك ايران ان تصعيد الموقف ليس في صالحها وانما استخدام المفاوضات مع الاتحاد الاوربي، والتهديد برفع القيود على

البرنامج النووي دون الانسحاب منه، حتى الانتخابات القادمة والتي قد تأتي بإدارة جديدة يمكن التعامل معها في حل القضايا الخلافية [٨٢].

الاعتقاد السائد هو ان الاستقرار السياسي في ايران لا يمكن ان يتراجع بشكل يقود الى الفوضى او الحرب الداخلية، او الصراعات الحزبية الحادة، كما ان استمرار الاستقرار بشكله الحالي وفق المعطيات الموجودة هو الاخر لا يمكن ان يستمر، لهذا فان مشهد اعتماد الحلول الوسط او ما نسميها التغيير مع الاستمرار، وهي القيام بتغيير بعض توجهات النظام السياسي الايراني نحو الداخل او الخارج بطريقة تقود الى الاستجابة للمطالب الداخلية على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي مع الحفاظ على مرتكزات الجمهورية الاسلامية ونظامها السياسي، كذلك اجراء بعض التوافقات على المستوى الخارجي من خلال سياسات براغماتية وحلول وسط لازمات المنطقة او للمطالب الدولية من ايران، ولا سيما ايجاد الحل للخلافات مع الولايات المتحدة الامريكية باعتبار ان اغلب العقوبات والتهديدات التي تؤثر على ايران مصدرها الولايات المتحدة وحلفاءها، وان ايجاد حل للبرنامج النووي الايراني مرتبط بملفات اخرى لا تقل اهمية عنه، واهمها نفوذ ايران في المنطقة وبرنامجها الصاروخي، وموقفها من فصائل المقاومة في المنطقة.

الخاتمة:

تمتلك إيران خصوصية على قدر كبير من الأهمية، تجعل تحليل الواقع السياسي والاجتماعي فيها مهمة فيها صعوبة، واهم أوجه تلك الخصوصية إن العوامل التي تؤثر فيها ومؤسساتها تتداخل بعضها ببعض على نحو فريد ، كما وتواجه إيران بعض التحديات التي تتنوع ما بين وجود حراك سياسي داخلي، والدعوة لتجديد النخبة السياسية، وعلاقاتها بتوازنات النظام السياسي، إضافة إلى قدرة النظام السياسي على التعامل مع هذه الإحداث، إضافة إلى بحث إيران المستمر عن دور إقليمي وما ينتجه ذلك من تحديات خارجية وطرق مواجهتها ، وهنا يتوقف الاستقرار السياسي في ايران

على قدرة النظام السياسي على التعامل مع هذه التحديات الداخلية والخارجية، لاسيما الاثار التي انتجها برنامجها النووي منذ عام ٢٠٠٣ الى الان، وكيفية التعامل معه، خاصة بعد العقوبات والتهديدات الامريكية التي اصبحت شبه دائمة وتأتي بأشكال مختلفة مع كل ادارة امريكية جديدة، رغم ذلك فان ايران تمتلك من الفرص ما يجعل من العقوبات والتهديدات الامريكية ضعيفة التأثير على استقرارها السياسي، فهي دائما ما تمكنت من استغلال نقاط الضعف الامريكية في المنطقة خاصة خلال احتلالها العراق وافغانستان، كذلك بناء قوة عسكرية اصبحت مؤثرة في المنطقة، وبناء شبكة من العلاقات مع الدول والقوى في المنطقة والعالم، واصبحت ايران تتحرك على اكثر من جبهة مدعومة بقوى لا يمكن للولايات المتحدة تجاهلها، خاصة وان اغلب حلفاءها في المنطقة لم يعد بوسعهم الدفاع عن مصالح الولايات المتحدة، خاصة الفشل السعودي الاماراتي في اليمن، وهزيمة الارهاب في سوريا والعراق، مما جعل من دخولها المباشر للساحة الاقليمية محفوفا بالمخاطر، لهذا فهي تحاول من خلال العقوبات الدولية ثني ايران واخضاعها للتفاوض حول القضايا الخلافية، وهو ما يعد عامل دعم لإيران وداعم لاستقرارها السياسي.

الهوامش:

[١] – الجيلاني بن الحاج يحيى، وآخرون، القاموس الألفبائي، (بيروت: الأهلية للنشر)،١٩٩٧، ص٣٢٠.

[٢] – فاضل الصفار، الحرية السياسية دراسة مقارنة في المعالم والضمانات، ط١، (بيروت،(دار العلوم للتحقيق والطباعة والنشر)، ٢٠٠٨، ص٢٤٤ . كذلك ينظر، احمد شكر حمود، ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في العراق بعد عام٢٠٠٣ (دراسة في المفهوم والاسباب)، مجلة جامعة تكريت، العدد١٣، (جامعة تكريت للعلوم السياسية، ٢٠١٨، ص ص٤٧–٤٨.

[٣] – وسام حسين علي العيثاوي، التحديث والاستقرار في النظام السياسي العراق بعد عام ٢٠٠٣، (المانيا، المركز الديمقراطي العربي)، ٢٠١٨، ص ص٢٥–٢٦. كذلك ينظر، شاهر الشاهر، الاستقرار السياسي ... معاييره ومؤشراته، مقال نشر بتاريخ ٢٠١٦/٨/٣١، على الموقع الالكتروني
https://www.dampress.net/mobile/?page=show_det&category_id=48&id=73497

[٤] – محمد احمد المقداد، دعوات الاصلاح في الاردن واشكالية العلاقة مع السياسات الحكومية ومؤشرات الاستقرار السياسي والاقتصادي، دراسة تحليلية ٢٠٠١–٢٠١٠، مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب، العدد٢، (الاردن، جامعة اليرموك)، ٢٠١٢، ص٥٣٠. كذلك ينظر، صدقة يحيى فاضل، الاستقرار السياسي في الدول النامية، مجلة اراء حول الخليج ، العدد٧٣، (ابو ظبي، مركز الخليج للأبحاث)، ٢٠١٠، ص٧٦. رياض الصمد، المؤسسات الاجتماعية والسياسية في الدولة الحديثة، النموذج اللبناني، ط٣، (لبنان، المؤسسة الجامعية)، ١٩٨٣، ص١٨.

[٥] – محمد احمد المقداد، دعوات الاصلاح في الاردن واشكالية العلاقة مع السياسات الحكومية ومؤشرات الاستقرار السياسي والاقتصادي، دراسة تحليلية ٢٠٠١–٢٠١٠، مصدر سبق ذكره، ص٥٤٣. كذلك ينظر، شاهر الشاهر، الاستقرار السياسي ... معاييره ومؤشراته، مصدر سبق ذكره.

[٦]– ناجي عبد النور، المدخل الى علم السياسة، (الجزائر، دار العلوم للنشر والتوزيع)، ٢٠٠٧، ص١٢٢.

[٧]– ابراهيم حسيب الغالبي، ازمات العراق السياسية مقالات في الشأن العراقي ٢٠١٠–٢٠١٣، ط٢، (بغداد، مركز العراق للدراسات)، ٢٠١٣، ص ص٥٥–٥٦. كذلك ينظر، شاهر الشاهر، الاستقرار السياسي ... معاييره ومؤشراته، مصدر سبق ذكره.

[٨]– حسان شفيق العاني، الانظمة السياسية والدستورية المقارنة، (جامعة بغداد كلية العلوم السياسية)، ١٩٨٦، ص٦٧.

[٩] – المصدر السابق نفسه، ص٦٩.

[١٠]– فراس البياتي، التحول الديمقراطي في العراق بعد ٩ نيسان ٢٠٠٣، ط١، (بيروت، العارف للمطبوعات)، ٢٠١٣، ص٧٥. كذلك ينظر، محمود صالح الكروي، ذاكرة الانقلابات العسكرية في موريتانيا: الصراع على السلطة، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد٣١، (بيروت،)، ٢٠١١، ص ص١٣٢–١٣٣.

[١١]– عبد العظيم جبر، التحول الديمقراطي في العرق: الواقع والمستقبل، (بغداد، مؤسسة مصر مرتضى للكتاب العراقي)، ٢٠١١، ص٥٠. كذلك ينظر، باتريك اونيل، مبادئ علم السياسة المقارن، ترجمة، باسل جبيلي، ط١، (دمشق، دار الفرقد لطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠١٢، ص٦١

[١٢]– محمود صالح الكروي، مصدر سبق ذكره، ص ص١٣٤–١٣٥.

[١٣]– ابراهيم حسيب الغالبي، مصدر سبق ذكره، ص ص٥٦–٥٧.

[١٤]– وسام حسين علي العيثاوي، مصدر سبق ذكره، ص ٣٤.

[١٥] – جورج قرم، اخراج الدول العربية من الاقتصاد الريعي؟، مقال منشور في صحيفة القبس الكويتية العدد٤، السنة٤، ٢٠١٠، ص ص١٤٨–١٤٩، على موقع،
http://www.georgescorm.com/personal/download.php?file=al_kabass.pdf

[16] – شاهر اسماعيل الشاهر، الدولة في التحليل السياسي المقارن، (دمشق: الهيئة العامة السورية للكتاب)،٢٠١٥، ص٦٨. كذلك ينظر،

[17] – ناصر صالح، عدم الاستقرار السياسي: المفهوم والمؤشرات، دراسات سياسية، (القاهرة، المعهد المصري للدراسات)، ٢٠١٩، ص٣.

[18] – نفس المصدر السابق، ص ص٣–٤

[19] – عماد مؤيد جاسم، التوزيع الاسترضائي للسلطات واثره في الاستقرار السياسي في العراق، بحث مقدم الى المؤتمر السنوي الاول في كلية القانون والسياسة، جامعة ديالى، ٢٠١٠، ص١٢. كذلك ينظر، نيفين عبد المنعم مسعد، الأقليات والاستقرار السياسي في الوطن العربي، (القاهرة، مكتبة النهضة المصرية)، ١٩٩٨، ص١٧٥.

[20] – عدنان السيد حسين وأخرون، النزاعات الأهلية العربية: العوامل الداخلية والخارجية، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية)، ١٩٩٧ ، ص ١٩٣.

[21]– ناصر صالح، عدم الاستقرار السياسي: المفهوم والمؤشرات، مصدر سبق ذكره، ص٦.

[22] – عزو محمد عبد القادر ناجي، مفهوم عدم الاستقرار السياسي، الحوار المتمدن، العدد،٢١٩١ في ٢٠٠٨/٢/١٤، على موقع، http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=124621&r=0

كذلك ينظر، أحمد صدقي الدجاني، رؤية حضارية للصراع العربي ــ الصهيوني ، مركز الفكر القومي العربي، مقال منشور بتاريخ ٢٠١٦، على موقع،

https://www.alfikralarabi.org/modules.php?name=News&file=article&sid=976&mode=thread&order=0&thold=0

كذلك ينظر، ناصر صالح، عدم الاستقرار السياسي: المفهوم والمؤشرات، مصدر سبق ذكره، ص ص١٤–١٦.

[23]– سبأ عبدالله باهبري، الدوافع الإيرانية لاقتحام النادي النووي، جريدة الوطن السعودية، العدد (٢٠٢٨)، السنة السادسة، ١٩ نيسان ٢٠٠٦. كذلك ينظر، عبد العزيز بن عثمان بن صقر، الاتفاق الأميركي ــ الإيراني.. صفقة في الخليج، جريدة الشرق الاوسط، السنة ١٥، العدد ١٢٧٢٤، ٢٠١٣/٩/٢٩، على الموقع، https://aawsat.com/home/article/4650

[24]– منعم خميس مخلف، ابتهال محمد رضا، البرنامج النووي الإيراني والعقوبات الاقتصادية، (جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية)، ٢٠١٤، ص١٩٦. كذلك ينظر، ديفيد شلبي، تثبت أن البرنامج النووي الإيراني ليست له جدوى اقتصادية، دراسة منشورة على الموقع الالكتروني لمكتب برامج الإعلام الخارجي بوزارة الخارجية الأميركية، واشنطن، ٢٤ نيسان، ٢٠٠٦، على موقع

http://usinfo.state.gov/ar/Home/products/washfile.html

كذلك ينظر،

Shahram Chubin , The Iranian nuclear Riddle after Jun 12 , The Washington Quarterly . No, 33, (Washington : Center for Straregic and International Studies), 2010 , p: 169.

[٢٥]– نزار عبد القادر، الدوافع الإيرانية النووية والجهود الدولية للاحتواء، مجلة الدفاع الوطني، الأثنين ١٣ آب ٢٠٠٧، موقع الجيش اللبناني على الإنترنت http://www.lebarmy.gov.lb

[٢٦]– زينب عباس حسن التميمي، تاريخ الملف النووي الايراني وانعكاساته على العلاقات مع الولايات المتحدة وامن المنطقة العربية حتى عام ٢٠١٣، مجلة الآداب، العدد٧٤، (جامعة البصرة، كلية الآداب)، ٢٠١٥، ص ص٩٠–٩٢. كذلك ينظر، رياض الراوي، البرنامج النووي الإيراني وأثره على منطقة الشرق الأوسط، ط١، (دمشق، الأوائل للنشر والتوزيع)، ٢٠٠٦، ص١٠٨. كذلك ينظر،

Anthony H. Cordesman, Iran and Nuclear Weapons,(Washington, Center for Strategic and International Studies), 2000, P5..

[٢٧]– رياض الراوي، مصدر سبق ذكره، ص١٠٩. كذلك ينظر، احمد عبد الحليم، القوى النووية في الشرق الاوسط، مجلة المستقبل العربي، العدد٢٧١، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية)، ٢٠٠١، ص١٣١.

[28] -Chris Quillen, Middle East Review of International Affairs, Vol. 6, No. 2 June, 2002, P 22.

[٢٩]– رياض الراوي، مصدر سبق ذكره، ص١١٤.

[٣٠]– احمد إبراهيم محمود، البرنامج النووي الإيراني: بين الدوافع العسكرية والتطبيقات السلمية، مختارات إيرانية، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية)، على الموقع الالكتروني، http://www.ahram.org.eg/acpss

[٣١]– البرنامج النووي الإيراني واحتمالات الضربة الأميركية، الملف السياسي العدد ٦٣١، (القاهرة، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية)، ٢٠٠٣ ، منشور على الموقع الالكتروني

http://www.ahram.org.eg

[32] -Jane's Intelligence Review, Special Report NO.6, May 1995, P 14. In addition, www.globalsecurity.org/wmd/world/iran/facility/ bushehr-intro.htm.

[33] -Anthony H. Cordesman, Weapons of Mass Destruction in the Gulf and Greater Middle East Force Trends, Strategy, Tactics, and Damage Effects, (Washington, Center for Strategic and International Studies), 1998, P30.

[٣٤]– زينب عباس حسن التميمي، تاريخ الملف النووي الايراني وانعكاساته على العلاقات مع الولايات المتحدة وامن المنطقة العربية حتى عام ٢٠١٣، مصدر سبق ذكره، ص ص٩٥–٩٧. كذلك ينظر، احمد إبراهيم محمود، مصدر سبق ذكره.

[٣٥]– رياض الراوي، مصدر سبق ذكره، ص١٢٨.

[36] -What Islamic Bomb? Post-Cold War Proliferation; Interview", New Perspectives Quarterly, Volume 12, No. 3, June 22, 1995, P 17.

[٣٧]– سامح راشد، السياسة الخارجية الإيرانية في عهد نجاد: حدود التغيير، مجلة السياسة الدولية، العدد١٦٢، (القاهرة، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية)، ٢٠٠٥، ص١٧٠.

[٣٨]– في ١١ نيسان ٢٠٠٦ أعلن الرئيس الإيراني السابق (محمود أحمدي نجاد) نجاح إيران في تخصيب اليورانيوم واستكمال دورة الوقود النووي لأغراض سلمية، وأن إيران أصبحت ثامن دولة في العالم تمتلك تقنية تخصيب اليورانيوم المنخفض المستوى، وقد انضمت الى الدول التي تمتلك التكنولوجية النووية، ودعا الدول الغربية إلى احترام حق إيران في امتلاك تكنولوجيا نووية سلمية. ينظر، محمد سالم احمد الكواز، البرنامج النووي الايراني النشأة– التطور– الدوافع، مجلة دراسات اقليمية، العدد٢٥، (جامعة الموصل، مركز الدراسات الإقليمية)، ٢٠١٢، ص٢٤٦–٢٤٧.

[٣٩]– القرار ١٩٢٩ في ٩حزيران ٢٠١٠ الوثيقة ،S/ (2010) RES/1929 ، (المقدمة). كذلك ينظر ، طلال عتريسي، الجمهورية الصعبة إيران في تحولاتها الداخلية وسياساتها الإقليمية ، ط١ ، (بيروت : دار الساقي) ، ٢٠٠٦، ص ٩٦–١٠١.

[٤٠]– زينب خالد عبد المنعم السيد ، الملف النووي الإيراني والمستقبل السياسي لمنطقة الشرق الأوسط (٢٠٠٣ – ٢٠١٦)، بحث منشور في المركز الديمقراطي العربي بتاريخ ٢٠١٦/٧/٢٤، على موقع https://democraticac.de/?p=34549

[٤١]– برونيو ترتريه، الأزمة النووية الإيرانية، في، أيفور دالدر وآخرون، هلال الأزمات الاستراتيجية الأمريكية الأوربية حيال الشرق الأوسط، ترجمة حسان البستاني، ط١، (بيروت، الدار العربية للعلوم)، ٢٠٠٦، ص٤٣.

[٤٢]– طلال عتريسي، مصدر سبق ذكره، ص ص٩١– ٩٩.

[٤٣]– الشرق الاوسط الاكثر اثارة للقلق، تقرير وزارة الخارجية الامريكية عن الارهاب، نص الجزء الخاص بالشرق الاوسط صدر بتاريخ ٢٠٠٤/٤/٢٩، على الموقع U.SINFO.STATE.GOV

[٤٤]– منعم خميس مخلف، ابتهال محمد رضا، البرنامج النووي الإيراني والعقوبات الاقتصادية، ص١٩٣. كذلك ينظر، حسام سويلم، هل يفلت البرنامج النووي الايراني من الفخ الامريكي ــ الاسرائيلي، مختارات ايرانية، العدد٤٧،(القاهرة ،مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام)،٢٠٠٤، ص٨٧.

[٤٥]– داليا داسا كاي، جيفري مارتيني، الايام التي الاتفاق مع ايران، مؤسسة راند، (واشنطن، سانتا مونيكا)، ٢٠١٤، ص١٨، على موقع، http://www.rand.org/pubs/permissions.html

[٤٦]– نص الرسالة المؤرخة في ٢٠٠٥/٩/١٩، من البعثة الد ائمة لإيران لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية في الوثيقة (٠٥–٣٦٦–١٦)، على موقع الالكتروني،
https://www.un.org/securitycouncil/ar/content/2231/iaea-reports

[٤٧]– علاء مطر، الملف النووي وعقلانية السياسة الإيرانية، مقال منشور بتاريخ، ٢٠٠٩/١١/٢٢، على موقع، https://pulpit.alwatanvoice.com/content/print/180592.html كذلك ينظر، انظر نص التقرير التفصيلي للوكالة الدولية للطاقة الذرية بشان البرنامج النووي الايراني اذار٢٠٠٤، موقع البينة http://www.albaanna .com

[٤٨]– جعفر حسن عتريسي، إيران النووية والنظام الأوسطي الجديد ، ط،١، (بيروت، دار الهادي للتوزيع والنشر)، ٢٠٠٦، ص ص٤٤–٤٥. كذلك ينظر حسام سويلم، الملف النووي الايراني الى اين ؟، مجلة مختارات ايرانية، العدد٦٣، (القاهرة، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية)، ٢٠٠٥، ص٩٦.

[٤٩]– حسام سويلم، تطورات البرنامج الصاروخي الايراني حاليا ومستقبلا،؟، مختارات ايرانية، العدد٤٦، (القاهرة ،مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية)،٢٠٠٤، ص٥٧.

[٥٠]– وليد كاصد الزيدي، تطورات الازمة بين الولايات المتحدة وايران في عهد ترامب والخيارات المحتملة، مجلة مدارات ايرانية، العدد١، (المانيا، المركز الديمقراطي العربي)، ٢٠١٨، ص٧٦. كذلك ينظر، خضر عباس عطوان، شيماء معروف، مستقبل العلاقات الأمريكية الإيرانية، مجلة المستنصرية، العدد٢٤، (الجامعة المستنصرية، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية)، ٢٠٠٨، ص ص ٩١– ٩٥.

[٥١]– منعم خميس مخلف، ابتهال محمد رضا، مصدر سبق ذكره، ص ص٢٠٣–٢٠٦.

[٥٢]– شيماء عادل فاضل، علي طارق. الاتفاق النووي الايراني دراسة مقارنة بين ادارتي اوباما وترامب. مجلة مدارات ايرانية، العدد٣، (المانيا: المركز الديمقراطي العربي)، ٢٠١٩، ص ص٢٢٥–٢٢٦. كذلك ينظر، حمد جاسم محمد، رفع العقوبات عن إيران دراسة في الأسباب والنتائج، صحيفة الاخبار النسخة الإلكترونية ٢٠١٦، تاريخ زيارة الموقع ١٥ ايار ٢٠١٩،

https://www.akhbaar.org/home/2016/2/207228.html

[٥٣]– محمد عز العرب، المحددات الحاكمة لانسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي مع ايران، مجلة راء حول الخليج، منشور بتاريخ ٢٠١٨، على موقع،

http://araa.ae/index.php?option=com_content&view=article&id=4534:2018-07-26-10-30-17&catid=4107&Itemid=172

[٥٤]– نبيل سرور، الصراع على النفط والغاز واهمية الشرق الاوسط الاستراتيجية، مجلة الدفاع الوطني اللبناني، العدد٩٦، (بيروت، شركة ناشرون لتوزيع الصحف والمطبوعات)، ٢٠١٦، ص٦٠.

[٥٥]– الادعاءات الاسرائيلية في نيسان ٢٠١٨، بوجود وثائق تبين ان ايران قد سعت سابقا لإنتاج اجهزة نوية للأغراض العسكرية. ينظر، محمد عز العرب، المحددات الحاكمة لانسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي مع ايران، مصدر سبق ذكره.

[٥٦]– عمرو عبد العاطي، تداعيات الانسحاب الامريكي من الاتفاق النووي الايراني، مجلة السياسة الدولية، (القاهرة، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية)، ٢٠١٨، ص٦٧.

[٥٧]– في حوار مع برنامج ٦٠ دقيقة على شبكة سي بي إس الأمريكية حذر ولي العهد السعودي (محمد بن سلمان) من أن بلاده سوف تسعى لامتلاك سلاح نووي اذا امتلكت لإيران سلاحا نوويا. محمد عز العرب، المحددات الحاكمة لانسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي مع ايران، مصدر سبق ذكره. كذلك ينظر، ياسين سلمان العبادي، القدرات الدفاعية لمجلس التعاون الخليجي ودورها في تعزيز امن الخليج العربي، اطروحة دكتوراه، (جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية)، ٢٠١٦، ص١٨٥.

[٥٨]– داليا داسا كاي، سياسات اسرائيل بشان ايران بعد الاتفاق النووي، ترجمة في مؤسسة راند، (واشنطن، سانتا مونيكا)، ٢٠١٦، ص٨.

[٥٩]– زينب عباس حسن التميمي، تاريخ الملف النووي الايراني وانعكاساته على العلاقات مع الولايات المتحدة وامن المنطقة العربية حتى عام ٢٠١٣، مصدر سبق ذكره، ص ص١٠٠–١٠٥.

[٦٠]– فواز جرجس، أمريكا والإسلام السياسي صراع الحضارات أم صراع المصالح، ترجمة غسان غصن، (بيروت، دار النهار)، ١٩٩٨، ص١٤٢.

[٦١]– سكوت ريتر، استهداف إيران ، ترجمة أمين الأيوبي، ط١ ، (بيروت، الدار العربية للعلوم)، ٢٠٠٧، ص ص١٤–١٧. كذلك ينظر، United States Court of Appeals for the district of columbia circuit Argued May 8, 2012, No. 12-1118, https://www.cadc.uscourts.gov.

[٦٢]– وليد كاصد الزيدي، مصدر سبق ذكره، ٦٨.

[٦٣]– منعم خميس مخلف، ابتهال محمد رضا، مصدر سبق ذكره، ص ص٢٠٠–٢٠٢. كذلك ينظر، وليد كاصد الزيدي، مصدر سبق ذكره، ص٦٧.

[٦٤]– بشير عبد الفتاح، السياسة الخارجية التركية منطلقات وأفاق جديدة، مجلة السياسة الدولية، العدد١٧٧، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية)، ٢٠٠٩ ، ص٢٢٧.

[٦٥]– تقرير الحالة الايرانية تموز ٢٠١٨، (الرياض، مركز الخليج للدراسات الايرانية، ٢٠١٨، ص٥٦.

[٦٦]– احمد امين عبد العال، ايران والولايات المتحدة: هل يتكرر سيناريو العراق، مقال منشور على موقع المركز الديمقراطي العربي، على موقع، https://democraticac.de/?p=55468

[٦٧]– مغاويري شلبي علي، الاقتصاد الإيراني بين العقوبات الدولية واحتمالات الحرب، مجلة السياسة الدولية، العدد١٦٨، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية)، ٢٠٠٧، ص١٦.

[٦٨]– اسرائيل والمشروع النوي الايراني، وحدة تحليل السياسات في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، (الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات)، ٢٠١٢، ص ص٢–٨.

[٦٩]– محمد عباس ناجي، ايران مقبلة على تحديد مسارات التوازنات في الداخل واتجاهات تفاعلاتها مع الخارج، ٢٠١٨/٧/٢٦، مختارات ايرانية، على موقع، https://futureuae.com/ar/Author/Index/161. كذلك ينظر، تقليل التزام ايران النووي على موقع https://futureuae.com/ar/Author/Index/161

[70]– مغاوري شلبي علي ، مصدر سبق ذكره، ص١٢٦.

[71] –Mahnaz Zahiri nejad and Vrushal Ghoble, Energy Factor in China-Iran Relations, Journal of Peace Studied, Vol.17, No.2-3, 2010, p1.

[72]– وليد كاصد الزيدي، مصدر سبق ذكره، ص٦٧.

[73]– مخاوف الحرب تدفع أبوظبي لطهران بأول اتفاقية منذ سنوات، خبر منشور بتاريخ ١/ ٢٠١٩/٨، على موقع، http://khaleej.online/JvKEwn

[74]– عامر كامل احمد، موقف الترويكا الاوروبية من البرنامج النووي الإيراني، مجلة دراسات دولية، العدد٥٠، (جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية)، ٢٠١١، ص٦٣.

[75]– المصدر السابق نفسه، ص٦٤.

[76]– شيماء عادل فاضل، علي طارق، مصدر سبق ذكره ، ص٢٣٠؛ Kenneth Katzman, Iran Sanctions, (Washington, Congressional Research Service), 15 ,November, 2019. https://fas.org/sgp/crs/mideast/RS20871.pdf

[77]– العلاقات الايرانية الامريكية من الخميني الى ترامب، قناة الجزيرة، تقرير نشر بتاريخ ٢٠١٨/٤/٢٢، على موقع، www.aljazeera.net/encyclopedia/events/2017/7/30.

[78]– احمد حسن علي، الاتفاق النووي الايراني بين الرفض الامريكي والقبول الاوربي، مجلة البيان، العدد١٥، (بغداد، مركز البيان للدراسات والتخطيط)، ٢٠١٨، ص ص١٨–١٩.

[79]– العلاقات الايرانية الامريكية من الخميني الى ترامب، قناة الجزيرة، تقرير نشر بتاريخ ٢٠١٨/٤/٢٢، مصدر سبق ذكره.

[80]– تقرير الحالة الايرانية تموز ٢٠١٨، مصدر سبق ذكره، ص٥٥.

[81]– مجموعة مؤلفين، التقرير الاستراتيجي للمسالة الايرانية ٢٠١٣، (لندن، مركز العصر للدراسات الاستراتيجية والمستقبلية)، ٢٠١٤ ، ص٨٧.

٧٩– علي جليد هش: ثلاث سنوات على الاتفاق النووي الايراني، تقرير الشرق الاوسط، العدد١٩٥، ترجمة عن الانكليزية من مجموعة الازمات الدولية، بلجيكا، ٢٠١٩ ، ص١٣.